RT Bank
مصرف الإقليم التجاري | بانكى ئەقليمى بازرگانى

مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
شركة مساهمة خاصة

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات
للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٦

ANNUAL REPORT 2016

شركة خليل أبراهيم العبد الله وشركاءه
محاسب قانوني ومراقب حسابات

هيام محمود خليل
محاسب قانوني ومراقب حسابات

www.rtbank.net

RT Bank Gulan Street - Erbil - Iraq
P.O. Box 58 Erbil, 735 Iraq
+964 66 3539777 +964 750 7779777
+964 771 7779777
info@rtbank.net

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

شركة مساهمة خاصة

البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات المستقل

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

شركة مساهمة خاصة

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016

المحتويات

	صفحة
كلمة السيد رئيس مجلس الادارة	
تقرير مجلس الادارة حول نشاط المصرف	10-1
تقرير لجنة المراجعة	11
تقرير مدقق الحسابات المستقل	14-12
البيانات المالية	
بيان الوضع المالي	15
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	16
بيان التغيرات في حقوق المساهمين	17
بيان التدفقات النقدية	19-18
إيضاحات حول البيانات المالية	54-20

بسم الله الرحمن الرحيم

(كلمة السيد رئيس مجلس الادارة)

السادة اعضاء الهيئة العامة لمصرف الاقليم التجاري المحترمين

السادة ممثلي البنك المركزي العراقي المحترمين

السادة ممثلي وزارة التجارة/ دائرة تسجيل الشركات المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني ان ارحب بكم اجمل ترحيب ونيابة عن زملائي السادة اعضاء مجلس الادارة واخوانكم العاملين في المصرف، شاكرين تلبية الدعوة لحضوركم هذا الاجتماع السنوي لنعرض على حضراتكم مسيرة المصرف وما حققه من نشاط خلال السنة 2016 مسترشدين ضمن استراتيجية هدفها للتنمية المستدامة لموجودات المصرف والتركيز على تطوير وتنمية رأس المال البشري مع التعزيز المتواصل للعمليات المصرفية والمالية والبحث عن افضل تكنولوجيا للمعلومات بما يواكب احدث التطورات المصرفية.

السيدات والسادة الحضور الكرام

نحن في مصرف الاقليم التجاري نحرص على الاستمرار في تحقيق النمو المستهدف وسوف يتضح لحضراتكم المؤشرات الايجابية والجوانب المشرقة لنشاط المصرف من خلال التقرير التفصيلي لمجلس الادارة وان التقرير المقدم اليكم والذي سيتولى السيد المدير المفوض تقديم ملامح عن اهم الانجازات والفعاليات المقدمة تمثل انعكاسات عن اداء الاقسام والفروع والملخصة في التقرير خلال السنة المالية اضافة الى ما تحقق من الانجازات للفترة المعنية والتي نأمل ان تحضى بقبولكم.

لا يسعني قبل ان اختم كلامي الموجز ان اتوجه بالشكر الجزيل الى كل من البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني، كما اود ان اتوجه بالشكر لكافة العاملين في المصرف لجهودهم المتميزة.

مع وافـر التقديـــر والاحتـــرام

صباح ملحم محي

رئيـس مجلـــس الادارة

تقرير مجلس الادارة السنوي عن نشاط المصرف
للسنة المالية المنتهية في 31/كانون الاول/2016

حضرات السيدات والسادة مساهمي المصرف المحترمين

تنفيذا لاحكام المادتين (117) و (134) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1977 (المعدل) وتعليمات النظام المحاسبي للشركات رقم (1) لسنة 1998 والقاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية ولأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

يسرنا ان نعرض لحضراتكم ادناه التقرير السنوي لنشاط المصرف ونتائج النشاط المالي والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية 31/ كانون الاول/ 2016.

1. نبذة عن التغييرات في رأس المال وحقوق المساهمين:-

أ- التطورات على رأسمال المصرف:-

- في 2006/11/23 بدأ برأس مال مقداره (25,250)مليار دينار.
- في 2009/5/4 تمت زيادة رأس المال الى (50) مليار دينار.
- في 2012/9/12 تمت زيادة رأس المال الى (150) مليار دينار.
- وبتاريخ 2013/9/25 تمت زيادة رأس المال الى (250) مليار دينار.

والرسم البياني ادناه يوضح تطور رأس المال المدفوع خلال السنوات 2007 – 2016:

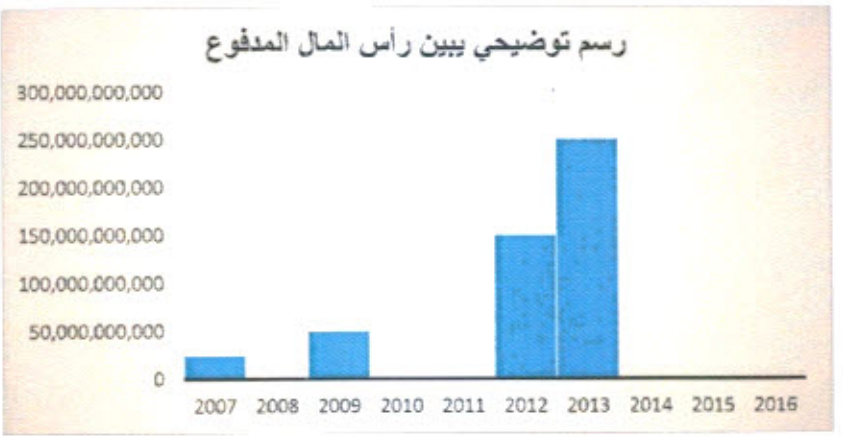

ب– حقوق المساهمين:

بلغ اجمالي حقوق مساهمي المصرف (259,293) مليار دينار في نهاية السنة 2016 مقابل (246,245) مليار دينار في نهاية سنة 2015 أي بزيادة مقدارها (13,048) مليار دينار وبنسبة 5,3% والشكل البياني يوضح تطور حقوق المساهمين للسنوات 2012 – 2016.

2. خطط التوسع المصرفية:

أ– فروع المصرف:

للمصرف حاليا خمسة فروع موزعة في كل من أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك وبغداد وللمصرف خططه للتوسع في فتح فروع في المراكز التجارية المهمة وكان المصرف قد أعدّ خطة للتوسعات اقرها البنك المركزي العراقي. وعليه تم التحرك لفتح فروع في كل من حلبجة والبصرة.

ب– أهداف المصرف:

يهدف المصرف الى تقديم افضل الخدمات المصرفية والارتقاء بمستوى الاداء والتوسع في المنتجات المصرفية المتاحة مستهدفا تعميق دوره في تنمية الاقتصاد الوطني ومضاعفة حصته من السوق فضلا عن التوسع الجغرافي وفق خطط سنوية يقرها البنك المركزي كما يسعى المصرف الى ادخال منتجات جديدة اضافة الى الخدمات المتاحة حاليا ولعل أولى الخدمات هي خدمة MasterCard فضلا عن برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة SME.

3. المؤشرات المالية:

أ– اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

ان البيانات التي تضمنها تقرير الادارة تم اعدادها اعتماداً على تقارير وبيانات السنوات السابقة المعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية حيث سبق وان اتفقت ادارة المصرف مع شركة التدقيق الدولية ديلويت Deloitte على تدقيق واعداد الحسابات الختامية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية منذ عام 2012 ولغاية السنة الحالية لاغراض ادارة المصرف والسنة 2016 هي اول بيانات تصدر وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العراقي.

ب- الارباح و(الخسائر):

حقق المصرف ربحاً مقداره (14,152) مليار دينار خلال سنة 2016 مقابل ربح مقداره (12,123) مليار دينار خلال السنة السابقة 2015. ونبين ادناه الأرباح – أو – الخسائر المتحققة خلال السنوات 2012 – 2016.

السنة	الارباح/ مليار دينار
2012	2,648 ربح
2013	24,737 ربح
2014	15,069 ربح
2015	12,123 ربح
2016	14,152 ربح

يتضح من الجدول اعلاه من ان المصرف حقق ارباح جيدة خلال السنوات خلال السنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2016 بسبب السياسة الجديدة لمجلس الادارة الجديد.

ت- المركز المالي للمصرف:

يلاحظ من الجدول ادناه حدوث تطور مستمر من سنة الى اخرى للمركز المالي للمصرف (مجموع الميزانية). حيث بلغت نسبة النمو لموجودات المركز المالي للمصرف 186% عن سنة الاساس 2012 وهي برأينا نسبة نمو جيدة.

السنة	المركز المالي/ مليار دينار	نسبة التطور
2012	221,182	سنة اساس
2013	364,517	%65
2014	480,621	%117
2015	551,178	%149
2016	631,686	%186

كما يلاحظ من الشكل البياني ادناه وجود ارتفاع للمركز المالي للمصرف بمقدار (81) مليار دينار للسنة 2016 عنها للسنة السابقة وبنسبة تطور مقدارها 15% نتيجة ارتفاع السيولة والائتمان النقدي. حسب ما مبين في الرسم ادناه:

ج- الموجودات الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ:

زادت الموجودات الثابتة ومشروعات تحت التنفيذ بمقدار (174) مليون دينار و (3,235) مليار دينار على التوالي وبنسب نمو مقدارها (0.28%) و (54%).

د- النقـديـــة:

هناك تطور ملموس للنقدية في الصندوق ولدى المصرف للسنة 2016 عنها للسنة 2015 وحسب ما مبين في الجدول أدناه:

اسم الحساب	سنة 2016		سنة 2015	
	المبلغ مليار دينار	النسبة المئوية	المبلغ مليار دينار	النسبة المئوية
مسكوكات ذهبية	23	-	2	-
نقد في الصندوق	10,215	%3	2,930	%1
نقد في الطريق	-	-	4,748	%1.5
نقد لدى المصارف المحلية	5,361	%1,5	6,015	%2.5
الحساب الجاري الطليق لدى البنك المركزي	238,860	%68	174,808	%60
الودائع القانونية لدى البنك المركزي	1,910	%0.5	23,550	%8.5
اوراق اجنبية	9,385	%2.5	49,657	%17
نقد لدى المصارف الخارجية	86,031	%24.5	27,150	%9.5
المجموع	351,785	%100	288,862	%100

هـ- حجم بنود موجودات الميزانية:

يتبين لنا من الرسم البياني ادناه ان كل من النقدية والائتمان النقدي يشكلان ركيزة اساسية لموجودات الميزانية.

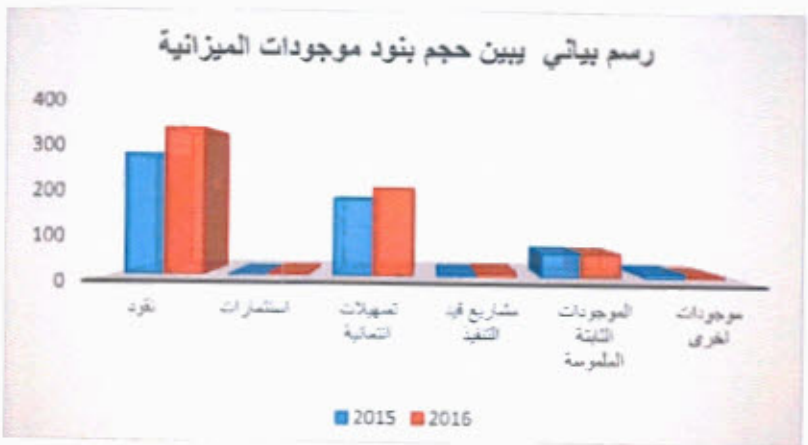

و- المبالغ المنفقة على الدعاية والاعلان:

2016

الف دينار

دعاية واعلان	454,010
قرطاسية ومستلزمات مكتبية	84,938
ضيافة واستقبال وتبرعات	448,004
معارض	148,800
مصاريف نقل وانتقال ووقود	238,769
خدمات ابحاث واستشارات	272,504
المجموع	1,647,025

4. النشـــاط المصـــرفي:

أ- الودائـــع:

تعد الودائع مصدراً اساسياً من مصادر التمويل للنشاط المصرفي، وذلك لتمويل عمليات الاقراض والاستثمار. وان المصرف استطاع جذب زبائن جدد نتيجة لتقديمه الخدمات المصرفية فقد زادت ارصدة الزبائن من خلال استقبال الايداعات في الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة والحسابات الاخرى. خلال السنوات (2012 – 2015) اما في سنة 2016 فقد انخفضت هذه الودائع بمقدار (91) مليار عن السنة 2015 نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة في القطر والرسم التوضيحي يبين ذلك:

السنة	ودائع المصرف حسابات جارية	ودائع الزبائن	المجموع
2012	3	77	80
2013	11	90	101
2014	3	211	214
2015	1	239	240
2016	11	148	159

ب- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ادناه جدول يوضح تطور ارصدة التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة لزبائن المصرف خلال السنوات 2012 – 2016.

ج- الائتمان التعهدي:

بلغت ارصدة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (72,279) مليار دينار في نهاية السنة 2016 مقابل (67,302) مليار دينار كما في نهاية السنة المالية 2015 اي بزيادة مقدارها (4,974) مليار دينار وادناه جدول يوضح تطورات هذا الحساب خلال السنوات (2012 – 2016).

5. بيانات تفصيلية وادارية:

أ- تبديل اسم المصرف اقرت الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها المنعقد في 2014/4/13 تبديل اسم المصرف ليصبح "مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل، شركة مساهمة خاصة" بعد استحصال الموافقات الاصولية من كل من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة والبنك المركزي العراقي وجرى تعميم التعديل على الدوائر كافة والمؤسسات المعنية داخل العراق وكذلك على مراسلينا في الخارج .

ب- العقود التي ابرمها المصرف خلال سنة 2016:

ت	اسم العقد	التفاصيل	مبلغ العقد
1	عقد تنظيف البناية	عن تنظيف بناية المصرف	$118,200
2	عقد صيانة المصاعد	عن صيانة مصعد بناية المصرف	$ 8,100
3	عقد صيانة التبريد	عن صيانة تبريد بناية المصرف	$ 10,200
4	عقد حماية	عن حماية الادارة العامة	$ 183,600
5	عقد حماية	عن حماية فرع سليمانية	$ 58,800
6	عقد حماية	عن حماية فرع كركوك	$ 50,400
7	عقد حماية	عن حماية فرع دهوك	$ 60,000
8	عقد حماية	عن حماية فرع بغداد	115,200,000 دينار

ت- العاملون في المصرف:

(1) بلغ عدد الموظفين العاملين في المصرف 134 موظفاً كما في 2016/12/31 فيما بلغ عدد المنتسبين المشمولين بالضمان الاجتماعي 94 موظفاً.

وفي ادناه كشف بالمنتسبين حسب وظائفهم وحسب تحصيلهم الدراسي :

العنوان الوظيفي	العدد
المدير المفوض	1
معاون المدير المفوض	1
مستشار	3
مقرر مجلس الادارة	1
سكرتير تنفيذي	1
مدير التدقيق الداخلي	1
مراقب الامتثال	1
مدير قسم تنفيذي	10
اداري	4
محاسب	7
IT	6
مدقق	3
التمان	3
علاقات	2
قسم العمليات المركزية	10
ماستر كارد	7
محامي	6
مدير فروع	1
مدير فرع	5
معاون مدير فرع / قسم	8
مدير خزنة	2
امين صندوق	12
عدّاد نقود	4
خدمة زبائن	18
خدمات	11
صيانة	3
معتمد	2
سائق	1
المجموع	134

(2) الشهادات والتخصص:

التحصيل الدراسي	العدد
ماجستير	5
بكلوريوس	80
دبلوم	19
اعدادية	14
متوسطة	10
ابتدائية	6
المجموع	134

ث- الدورات التدريبية:

تولي الادارة اهمية كبيرة لتدريب العاملين كل في مجال اختصاصه بهدف رفع مستوى الاداء ولتحقيق هذا الهدف تسعى الادارة لاشراك الموظفين في دورات تدريبية اينما اتيحت والجدول ادناه يوضح عدد الدورات وعدد المشاركين فيها خلال السنة.

ت	اسم الدورة	المكان	عدد المرات	عدد المشاركين
1	التحول الى المعايير المحاسبية الدولية	مقر البنك المركزي العراقي	1	1
2	مبادئ الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO	فندق روتانا/ اربيل	1	2
3	تبادل المعلومات الائتمانية	مقر البنك المركزي العراقي	1	3
4	دورة في الرقابة والتدقيق	مقر الادارة العامة	1	1
5	الارشفة الالكترونية وحفظ الملفات	عمان/ المملكة الاردنية الهاشمية	1	1
6	نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR	مقر البنك المركزي العراقي	1	2
7	تزييف العملة العراقية والاجنبية	مقر البنك المركزي العراقي	1	2
8	اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية	سوق اربيل للاوراق المالية	1	1
9	دورة تدريبية بخصوص الماستر كارد	بيروت/ لبنان	1	1
10	تأسيس وبناء اطار عام لادارة المخاطر في المصارف	مقر البنك المركزي العراقي	1	2
11	مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	مقر البنك المركزي العراقي	2	9
12	انظمة الدفع عن طريق البطاقات الائتمانية والهاتف النقال	مقر البنك المركزي العراقي	1	2
13	ادارة المخاطر	مقر البنك المركزي العراقي	3	125
14	مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	مقر البنك المركزي العراقي	4	80
15	دورة تدريبية لغرض الاطلاع والتدرب على الاعمال المصرفية	مقر البنك المركزي العراقي	1	1
16	تنظيم استمارة فتح الحساب KYC	مقر البنك المركزي العراقي	1	2
17	تمويل المشاريع الصغيرة	مقر البنك المركزي العراقي	1	2
18	المعايير المحاسبية الدولية	مقر البنك المركزي العراقي	1	2

6. مجلس الادارة:

أعضاء مجلس ادارة المصرف ومقدار مساهماتهم في رأس المال:

ت	الاسم	العنوان	المجموع الكلي
1	صباح ملحم محي	رئيس مجلس الادارة	24,950,000,000
2	زكي حسين قادر	نائب رئيس مجلس الادارة	5,000,000
3	فيدل هرمز حنا	عضو / مدير مفوض	5,000,000
4	دلشاد عبدالعزيز سرحان	عضو	24,950,000,000
5	شوكت عبدالعزيز سرحان	عضو	24,950,000,000
6	عمر محي الدين حميد	عضو	5,000,000
7	عبدالخالق كريم سعيد	عضو	5,000,000

7. العلاقات المصرفية الخارجية:

تمكن المصرف من اقامة علاقات مصرفية واسعة ليصبح عدد مراسلينا (15) خمسة عشر مراسلا. وهناك مراسلات مع مصارف أخرى لزيادة عدد مراسلينا، لتغطية نشاط مصرفنا بفتح الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية (الصادرة والواردة).

ت	اسم البنك	البلد
1	بنك كوميرز	المانيا
2	بنك البركة	تركيا
3	بنك آسيا	تركيا
4	بنك وقف	تركيا
5	إش بنك	تركيا
6	بنك هالك	تركيا
7	بنك اكتيف	تركيا
8	بنك الاسكان للتمويل والتجارة	المملكة الاردنية الهاشمية
9	بنك كيبتال	المملكة الاردنية الهاشمية
10	بنك الاردن	المملكة الاردنية الهاشمية
11	بنك انتركونتنتال	لبنان
12	بنك سوسيته جنرال	لبنان
13	بنك فرست ناشنال	لبنان
14	بنك بيروت	لبنان
15	بنك نور الاسلامي	الامارات العربية المتحدة

كشف تحليل النقد لدى المصارف الخارجية كما في 2016/12/31:

نوع العملة الاجنبية	الرصيد بالعملة الاجنبية	الرصيد المعادل بالدينار العراقي
دولار امريكي	52,064,579	61,956,849,676
يورو	1,145,864	1,521,952,470
جنيه استرليني	4,025	6,366,820
درهم اماراتي	68,853,688	22,515,156,057
فرنك سويسري	1,423	1,696,747
كرونا سويدي	205,660	28,721,929
المجموع	-	86,030,743,700

8. الاستيراد والصادرات:

لم يزاول المصرف أي نشاط استيرادي او تصديري لحسابه الخاص خلال السنة 2016. وان جميع المشتريات من موجودات (اثاث واجهزة حاسوب وادوات احتياطية...) هي من داخل العراق وعن طريق لجان مشتريات.

9. السياسة المحاسبية:

تمسك حسابات المصرف وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وكأساس في تسجيل البيانات المحاسبية وترحيلها وتبويبها وضمن تعليمات البنك المركزي العراقي ولوائحه التنظيمية.

ويعتمد المصرف مبدأ الاستحقاق كأساس لسياسته المحاسبية عند اعداد الحسابات الختامية مثل معالجة الايرادات والمصروفات، وفقا لهذا المبدأ عدا ارباح الاستثمارات والمشاركات التي سجلت ايراداً بتاريخ استلامها ،اما بالنسبة للاندثارات على الموجودات الثابتة فقد اعتمد المصرف طريقة القسط الثابت وبنسبة 20% سنويا على الموجودات الثابتة كافة وعلى المباني 2% سنويا عدا الاراضي، وحسب ماجاء في نظام الاندثار رقم (9) لسنة 1994 ، وقد تمت معالجة الحسابات المدينة والدائنة المتبادلة بين فروع المصرف باجراء المقاصة فيما بينها والتي اصبحت تنجز تلقائياً من السنة المالية 2012 بموجب نظام ICBS.

اما فيما يتعلق بالعملات الاجنبية فقد تم تقييمها حسب تعليمات البنك المركزي العراقي في نشرة الاسعار الصادرة عنه، وذلك سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي 1190 دينار.

مع التقدير..

اصباح ملحم محي
رئيس مجلس الادارة

فيدل هرمز حنا
المدير المفوض

م/ تقرير لجنة مراجعة الحسابات

تحية طيبة:

السادة مساهمي مصرف الاقليم التجاري (ش.م.خ) المحترمين

تنفيذا للمادة (24) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 مارست اللجنة اعمالها من خلال تواجدها في المصرف وقامت باصدارالتوجيهات الى فروع واقسام المصرف كافة وفي ما يلي ملخص لعمل اللجنة خلال عام 2016 :-

1. قامت اللجنة بزيارات موقعية لفروع المصرف واقسامه للاطلاع على سير العمل فيها وتقديم التوجيهات في هذا المجال.
2. التأكيد عند التعيينات على العناصر الجيدة، من ذوي الخبرة، ووضع مقومات الاحتفاظ بهم.
3. يتم تطبيق جميع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بخصوص الائتمان المصرفي واحتساب مخاطره حسب اللائحة الصادرة من البنك المركزي العراقي.
4. تم التأكد من ضوابط المحاسبة المعتمدة في المصرف وعملية تطبيق تلك الضوابط بصورة صحيحة كما تم فحص البيانات المالية والحسابات الختامية للمصرف للفترة المنتهية في 2016/12/31.
5. اطلعت اللجنة على جميع العقود المبرمة مع المصرف خلال السنة 2016، وتأكدت أنه ليس للسادة رئيس واعضاء المجلس والمدير المفوض والمديرين التنفيذيين مصلحة في تلك العقود.
6. استعرضت اللجنة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بصدد البيانات المالية المقدمة من قبل مراقب الحسابات السيدة هيام محمود خليل قبل عرضه على السادة اعضاء مجلس الادارة للموافقة عليه.
7. تؤيد اللجنة بأن جميع التعاملات المصرفية التزمت بقانون مكافحة غسل الاموال المرقم 39 لسنة 2015 كما لم يتبين بأن المصرف مارس عمليات لتمويل الارهاب. وتأكدت اللجنة من امتثال المصرف (الادارة العليا والقطاعات العاملة) للقوانين والانظمة المشمول بها المصرف.
8. اطلعت اللجنة على معاملات الائتمان المصرفي وتم التأكيد على تطبيقهم التعليمات والتوجيهات الخاصة بهذا الشأن والالتزام باللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي.
9. كما ان اللجنة وجدت ان المؤشرات المالية المتحققة خلال 2016 جميعها جيدة من ناحية السيولة والربحية مما يعني بأن المصرف بخير (إن شاء الله) وهذه النتائج جاءت بجهود السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة والسيد المدير المفوض.

للتفضل بالاطلاع . مع فائق التقدير

وريا برهان احمد	عبدالخالق كريم سعيد	شوكت عبدالعزيز سرحان
عضو	عضو	رئيس اللجنة

هيام محمود خليل
محاسب قانوني ومراقب حسابات

شركة خليل أبراهيم العبد لله وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات

الرقم: 301/1136
التاريخ: 2017/6/14

الى/ السادة مساهمي مصرف الاقليم التجاري للأستثمار والتمويل (مساهمة خاصة)/ المحترميـــن

م/ تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

تحية طيبة

الرأي:

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف الاقليم التجاري للأستثمار والتمويل /مساهمة خاصة والتي تضمنت بيان الوضع المالي كما في 2016/12/31 وبيان الارباح أوالخسائر والدخل الشامل الاخر ، وبيان التغيرات في حقوق الملكية ، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ ، والايضاحات عن البيانات المالية ، بما فيها ملخص السياسات المحاسبية المهمة.
وبرأينا ، ومع مراعاة نتائج التدقيق المبينة لاحقا في هذا التقرير ، فأن البيانات المالية للمصرف تظهر بصورة عادلة ،في كافة القضايا المهمة ، الوضع المالي للمصرف كما في 2016/12/31 ، وأدائه المالي ، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والقوانين المصرفية العراقية النافذة.

أساس الرأي :

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن أتحاد المحاسبين الدولي وان مسؤوليتنا بموجب هذة المعايير قد تم شرحها لاحقاً في فقرة مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير ، ونحن مستقلون عن المصرف حسب المتطلبات الاخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الواردة في قواعد السلوك المهني، ولقد أدينا مسؤولياتنا بموجب تلك المتطلبات.
ونعتقد بأن البيانات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير اساس لرأينا.

نتائج التدقيق المهمة :

لقد أظهرت نتائج التدقيق التي قمنا بها الايضاحات والملاحظات التالية:-

1. المعايير الدولية

أ- أعتماد المعايير الدولية:

بالنظر لأعتماد المصرف المعايير الدولية في أعداد وتنظيم الميزانية العامة والحسابات الختامية منذ سنة (2012) مع أحدى شركات التدقيق الدولية (Deloitte) ، عليه لاحظنا وجود أختلافات بين ارصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في الميزانية العامة عن الارصدة الظاهرة في موازين المراجعة لسنة 2016 وقد تحققنا من صحة هذه الاختلافات حيث ان المعايير الدولية من الناحية الاجرائية تختلف عن النظام المحاسبي الموحد.

ب- تدني الموجودات الثابتة:

قام المصرف بتشكيل لجنة لأعادة تقييم الاراضي العائدة ملكيتها للمصرف خلال السنة 2016 بسبب أنخفاض قيمة الاراضي بصورة عامة في أقليم كردستان ويعود ذلك للظروف الاقتصادية وبلغت قيمة الانخفاض (الخسارة) في الاراضي (753) مليون دينار عراقي وهي تمثل القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية وقد انعكس ذلك سلباً على نتيجة حسابات الدخل والكلفة التاريخية للاراضي مما يتطلب أخذ موافقة البنك المركزي بهذا الشأن.

ج- أصول ضريبية مؤجلة:

بالنظر لوجود خسائر متراكمة منذ سنوات سابقة ومدورة في بداية السنة الحالية والبالغة (14) مليار حسبما يظهره كشف (10-1 و 10-2) وبغية مراعاة المادة (11) من قانون الضرائب رقم 113 والخاص بأعفاء 20% من الخسائر المتراكمة عليه تم أحتساب اصول ضريبة مؤجلة في نهاية السنة 2016 بمبلغ (1.313) مليار دينار والظاهرة في كشف الميزانية العامة (بيان الوضع المالي).

2. النقدية / انخفاض الاحتياطي الالزامي

بلغ الاحتياطي/ الالزامي (5) مليار دينار كما في 2016/12/31 وهو يقل عن رصيد السنة السابقة بنسبة (78%) ويعود سبب ذلك لقيام البنك المركزي العراقي بأصدار تعميم يطلب فيه من المصارف المرخصة والعاملة في أقليم كردستان بأسبعاد أيداعات الزبائن من فروع المصرف القائمة في اقليم كردستان.

3. صافي التسهيلات الأئتمانية المباشرة (الائتمان النقدي)

أ. قام منح تسهيلات مصرفية بسعر فائدة أقل لقسم من الزبائن تتراوح بين(5.5%-7%) علماً أن قسم أخر من الزبائن منحت لهم تسهيلات مصرفية بفائدة (10%) للقروض و (12%) للحارى المدين وقد بينت لنا الادارة بموجب مذكرة أن ذلك يعود الى الظروف الاقتصادية السائدة في الاقليم لكون حجم القروض كبير وبالتالي فان مبلغ الفائدة المستوفاة سيكون كبير مما يثقل كاهل المقترضين.

ب. لوحظ قيام شركة الحياة للمشروبات الغازية بكفالة سبعة مقترضين وبلغ مجموع القروض الممنوحة لهم (129) مليار دينار وهي تمثل تركزات ائتمانية كبيرة مما يتطلب تنويع الضمانات المستحصلة مستقبلاً كما أن السند العقاري المقدم من الشركة أعلاه والبالغ قيمته (250) مليار دينار غير محدث من عام 2013 مما يتطلب أعادة التقييم بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الاراضي في الاقليم وتحديث السند المذكور.

ج. لا زالت سياسة تسديد القروض تتم بدفعة واحدة عند الاستحقاق وقد سبق أن بينا أن هذة السياسة تعرض المصرف لمخاطر مرتفعة مما يتطلب أعادة النظر وأتباع سياسة تسديد فاعله بأقساط شهرية أو فصلية أو نصف سنوية.

4. أستثمارات محتفظ بها

بلغ رصيد الحساب أعلاه (225) مليون دينار كما في 2016/12/31 وتمثل أسهم مشتراة منذ فترة طويلة في كل من شركة سوق أربيل للأوراق المالية والشركة العراقية للتكفالات المصرفية ولم يستطع المصرف أي ايرادات بخصوص ذلك منذ فترة طويلة وتم أحتساب مخصص تدني بكامل القيمة للأستثمارات وتحميل قائمة الدخل بذلك بسبب عدم وجود قيمة سوقية لها مما يتطلب المتابعة وخاصة مع الشركة العراقية للتكفالات المصرفية.

5. الاموال المقترضة (القروض الدائنة)

يمثل حساب الاموال المقترضة البالغ رصيده (1325) مليون دينار المتبقي من اصل القرض المستلم من البنك المركزي العراقي البالغ (2500) مليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك أستنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي (المرقم462/6) والمؤرخ في 2016/4/5.

6. المركز المالي

بلغ مجموع أرصدة الموجودات (631) مليار والظاهرة في كشف الميزانية العامة كما في 2016/12/31 وهي تزيد عن أرصدة السنة السابقة بنسبة نمو قدرها (14%) وتركزت الزيادات في مجال النقدية والائتمان النقدي ومشاريع تحت التنفيذ.

7- الائتمان التعهدي

بلغ رصيد الائتمان التعهدي (20,816) مليار دينار كما في 2016/12/31 وهو يقل عن رصيد السنة السابقة بنسبة (33%) ويشكل نسبته (8%) من رأس المال علما ان النسبة المسموح بها في هذا المجال تقدر بـ 200% مما يتطلب التوسع والبحث عن خطوط تشغيلية جديدة بغية تحقيق المزيد من الموارد المصرفية.

8- كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية راس المال (103%) حسب جدول الاوزان المرجحة لدرجة المخاطر علما ان النسبة المسموح بها من قبل البنك المركزي العراقي(12%) وقانون المصارف (15%) ومقررات بازل هي (8%) ويعود سبب ارتفاع النسبة الى انخفاض في الانشطة التعهدية (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية).

9- الدعاوى

أ. بينت لنا الدائرة القانونية في المصرف وجود دعوى واحدة مقامة من قبل الغير على المصرف (شركة اكتفيت للطباعة) وان سبب الدعوى هو الخلاف مع الشركة على تنفيذ بنود العقد وتمت اقامة دعوى متقابلة من قبل المصرف على هذه الشركة.

ب. بلغت القروض المتاخرة التسديد والتي تم احتساب مخصص تدني لها بمبلغ(35) مليار دينار ويرايا ان المتابعة القانونية بشانها غير فاعلة حيث مضت فترة طويلة على تلك الديون وان الدعوى المقامة حاليا لا تتناسب وحجم مبالغ تلك الديون المتاخرة – مما يتطلب ايلاء اهمية خاصة لمتابعة تحصيل حقوق المصرف حتى لو تطلب الامر الاستعانة بمكاتب خاصة قانونية.

10- الارباح والخسائر

بلغ رصيد الارباح قبل الضريبة (14) مليار دينار كما في 2016/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة بنسبة (16%) – مما يتطلب التوسع في مجال العمليات المصرفية لزيادة الموارد.

11 – غسيل الاموال :

بعد المراجعة والتدقيق للاجراءات والمستندات واساليب العمل المتبعة من قبل المصرف في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب يرايا ان المصرف اخذ الاجراءات بشأن ذلك ويحتاج الى تطويرها وتحديثها بحيث تكون اكثر فاعلية وحسب توصياتنا المبينة ادناه بحيث تتلائم مع القانون رقم (39) لسنة 2015 والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي:

أ- تحديث البيانات للزبائن ومستمسكاتهم الثبوتية بشكل دوري وبالتالي زيادة فاعلية الممارسات المصرفية الرائدة المتعلقة بأجراءات (اعرف زبونك)

ب- نوصي بضرورة استكمال بعض ملفات الزبائن لوجود بعض النواقص فيها من المستندات الثبوتية والمستندات التوثيقية ومطالبة الزبائن بعدم تمشية حوالاتهم الا بعد جلب هذه المستندات ومنها (براءة ذمة من ضريبة الدخل والميزانيات المصدقة للزبائن).

ج- نرتأي اعادة النظر في نموذج استمارات الايداع المصرفية وتحديثها وتضمينها بعبارة (مصدر الاموال **Source Funds**).

د- اعداد دليل موثق بأن ضبط مكافحة غسل الاموال يقوم بدراسة الخط التعاملات لاكتشاف الخط غير اعتيادية.

هـ- ربط نظام (**SWIFT**) بنظام (**Fircosofit**) الذي يقوم بعملية مراجعة اسماء الزبائن للحوالات الواردة والصادرة مقابل قوائم (**OFAC**) وغيرها من القوائم السوداء الدولية بحيث يتم ايقاف الحركات تلقائيا مما يسهل على المصرف تحديد التعاملات المالية المشتبه بها.

و- نوصي بضرورة مراقبة الحسابات المصرفية الخاصة بالزبائن ذو المخاطر العالية (السياسيون وموظفي الدولة وبعض الزبائن) وتحديد هويتهم وفي حالة وجود سحوبات وايداعات بمبالغ كبيرة ذات شبهات ويتم ابلاغ مكتب مكافحة غسل الاموال وفقاً للمادة (9) من قانون رقم 39 لسنة 2015 في حال وجودها.

ز. تنفيذ نهج قائم على اساس المخاطر واتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحقق من هوية العملاء. بما في ذلك الملاك المستفيدين للشركات والوكلاء الذين يمثلون الزبائن

ح. نوصي بضرورة توثيق تقاريرالامتثال بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والاحتفاظ بصورة كاملة لسجلات العملاء والمعاملات المالية لفترة خمس سنوات من تاريخ انتهاء العلاقة من الزبون او من تاريخ غلق الحساب او تنفيذ معاملة لعميل عارض ايهما اطول وتضمن اتاحتها للجهات المختصة بالسرعة الممكنة وفقاً للمادة (11) من قانون رقم 39 لسنة 2016

ط- تعزيز سياسة الامتثال داخل المصرف وضمان وجود اجراءات للاشراف والمتابعة في حالة عدم الالتزام

ي. اعداد تصنيف للزبائن المودعين حسب مخاطرهم وفقاً لما تتطلبه توصيات (FATF)

المعلومات الاخرى:

أن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الاخرى الواردة في تقريرها السنوي ، وإن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي هذه المعلومات ولانعطي أي شكل من أشكال التوكيد أو الاستنتاج بشأنه وبخصوص تدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الاخرى عندما تصبح متاحة لنا ، للأخذ في الاعتبار ما اذا كانت المعلومات الاخرى غير متوافقة بدرجة مهمة مع البيانات المالية أو المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تدقيقنا بحيث تبدو محرفة بدرجة مهمة.

مسؤوليات الإدراة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية:

أن الإدراة مسؤولة عن اعداد البيانات المالية حسب متطلبات القانون ومعايير التقارير المالية الدولية . وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين اعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من التحريفات المهمة ، سواء حدثت بسبب التلاعب والغش أو بسبب الأخطاء.

وفي إعداد البيانات المالية ، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح حينما يتطلب الأمر عن القضايا المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تتجه الإدارة نحو تصفية المصرف أو انهاء عملياته، أو حينما لا يوجد بديل واقعي آخر للقيام بذلك كذلك فان أولئك المسؤولين عن الحوكمة مسؤولون عن الاشراف والمتابعة لعمليات الإبلاغ المالي.

مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية:

تتمثل أهدافنا بالحصول على يقين معقول عما إذا كانت البيانات المالية بشكل عام خالية من التحريفات المهمة سواء كانت ناتجة عن التلاعب والغش أو الخطأ، واصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. أن اليقين المعقول هو مستوى عال من اليقين، لكن لا يضمن بأن التدقيق الذي نفذ من قبلنا بموجب معايير التدقيق الدولية يؤدي دائماً الى كشف التحريفات المهمة حينما يوجد. إن التحريف قد ينشأ من التلاعب والغش أو الخطأ ويعتبر مهماً إذا ما كان يتوقع منه، بدرجة معقولة، بصورة فردية أو مجمعة ، أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين التي تتخذ أستناداً الى تلك البيانات المالية .

المتطلبات الاخرى:

بالاضافة الى ما ورد أعلاه، فإننا نود بيان الملاحظات التالية ابقاء بالمتطلبات القانونية المعتمدة في العراق:

1. تم أعتماد برنامج محاسبي الكتروني نوع (BANKS) وقد تضمن حسب رأينا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وايرادات المصرف. وكما أن نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن دقة هذة البيانات .
2. أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف والسجلات اليدوية متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت الموجودات والمتطلبات وموارد المصرف استخدامات هذه الموارد.
3. أن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية تمت بشكل سليم من قبل ادارة الفرع وبأشرافنا، وأن نتائج هذا الجرد جاءت مطابقة للسجلات وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والمبادئ المحاسبية المعتمدة.
4. إن البيانات المالية قد نظمت وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والقوانين والتشريعات المرعية وهي متفقة تماماً مع ما تظهره السجلات.

بغداد/العراق

2017/6/14

هيام محمود خليل

محاسب قانوني ومراقب حسابات

Email: heiamaljubory@gmail.com

Mob: 07511495476 / 07901425745

شركة خليل أبراهيم العبد الله وشركاه

محاسب قانوني ومراقب حسابات

Email: khalelaccounting@yahoo.com

Mob: 07703281753 / 07507497014

أعضاء الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

شركة مساهمة خاصة

بيان الوضع المالي

		كما في 31 كانون الأول	
		2016	2015
الموجودات	إيضاح	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	5	260,393,141,855	200,695,998,571
أرصدة لدى مصارف	6	91,392,316,195	88,165,153,935
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	210,258,489,006	184,523,341,936
استثمارات بغرض المتاجرة	8	-	225,443,700
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	9	-	3,500,000,000
أصول ضريبية مؤجلة	10	1,313,538,329	-
موجودات ثابتة ملموسة	11	55,049,513,541	57,125,556,086
موجودات ثابتة غير ملموسة	12	773,375,260	974,051,864
مشاريع قيد التنفيذ	13	9,210,434,958	5,975,376,499
موجودات أخرى	14	3,295,702,505	9,993,876,368
مجموع الموجودات		631,686,511,649	551,178,798,959
المطلوبات			
ودائع المصارف	15	11,187,512,965	1,250,166,374
ودائع الزبائن	16	148,071,137,498	239,340,267,292
تأمينات نقدية	17	52,343,464,607	6,345,067,606
الأموال المقترضة	18	1,325,000,000	-
مخصصات	19	795,618,931	2,592,551,838
مطلوبات أخرى	20	158,670,768,622	55,405,706,880
مجموع المطلوبات		372,393,502,623	304,933,759,990
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به	1	250,000,000,000	250,000,000,000
احتياطي قانوني		3,074,570,155	2,422,171,652
أرباح / (خسائر) متراكمة محققة		6,218,438,871	(6,177,132,683)
مجموع حقوق المساهمين		259,293,009,026	246,245,038,969
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		631,686,511,649	551,178,798,959

صباح ملحم لحي
رئيس مجلس الأدارة

نيار هرمز [illegible]
المدير المفوض

رواند هاشم محمد
المدير المالي

خليل أبراهيم محمد
المحاسب القانوني ومراقب حسابات

صباح محمود خليل
المحاسب القانوني ومراقب حسابات

خليل ابراهيم محمد العبدالله
شركة خليل ابراهيم محمد العبدالله وشركاؤه
مراقبة وتدقيق الحسابات / المضامنية
(18)
محاسب قانوني ومراقب حسابات (285)

خضوعا لتقريرنا المرقم (301/1136) في 2017/06/14

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

شركة مساهمة خاصة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016 دينار عراقي	2015 دينار عراقي
الفوائد			
الدائنة	21	12,301,948,064	12,150,853,844
الفوائد المدينة	22	(1,904,149,917)	(229,152,053)
صافي الدخل من الفوائد		10,397,798,147	11,921,701,791
الرسوم والعمولات الدائنة	23	3,647,870,791	2,853,146,569
الرسوم والعمولات المدينة	24	(650,843,362)	(722,831,738)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		2,997,027,429	2,130,314,831
صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات		13,394,825,576	14,052,016,622
صافي أرباح بيع وشراء عملات أجنبية	25	8,206,515,669	6,895,513,682
إيرادات أخرى	26	1,679,334,234	154,249,413
إجمالي الدخل التشغيلي		23,280,675,479	21,101,779,717
نفقات الموظفين	27	(2,688,431,001)	(2,435,213,527)
إستهلاكات وإطفاءات	12 - 11	(1,798,900,636)	(1,622,370,062)
صافي مخصص استرداد تدني قيمة التسهيلات النقدية المباشرة	7	(1,366,388,862)	(488,334,077)
صافي مخصص تدني قيمة التسهيلات التعهدية غير المباشرة	19	763,489,942	(745,965,829)
هبوط قيمة الاستثمارات المالية		(225,443,700)	-
مخصصات أخرى		(2,559,035)	-
مصاريف تدني قيمة الموجودات الثابتة		(753,032,431)	-
مصاريف تشغيلية أخرى	28	(3,056,839,571)	(3,686,691,411)
إجمالي المصروفات التشغيلية		(9,128,105,294)	(8,978,574,906)
الربح قبل الضريبة		14,152,570,185	12,123,204,811
مصروف ضريبة الدخل	10	(1,104,600,128)	(1,036,002,000)
صافي ربح السنة		13,047,970,057	11,087,202,811
بنود الدخل الشامل الأخرى		-	-
الدخل الشامل للسنة		13,047,970,057	11,087,202,811

جمهورية العراق
مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات
أمـــانة الســـر
نصادق على صحة ختم وتوقيع مراقب الحسابات وانه مزاول
لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لعام ٢٠١٧ دون اي مسؤولية
عن محتويات هذه البيانات المالية
المصادق/ مؤيد حسن يوسف التوقيع
رقم الوصل/ ٤٢٨١ تاريخه ٢٠/٦/١٧

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

شركة مساهمة خاصة

بيان التدفقات النقدية

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016	2015
		دينار عراقي	دينار عراقي
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي ربح السنة		13,047,970,057	11,087,202,811
تعديل لمطابقة الخسائر الصافية مع الأموال المستعملة في النشاطات التشغيلية			
مصروف ضريبة الدخل		1,104,600,128	1,036,002,000
ايرادات ناتجة عن أصول ضريبية	26	(1,313,538,329)	-
أرباح استبعادات أصول ثابتة		(154,105)	-
إستهلاكات وإطفاءات	12 – 11	1,798,900,636	1,622,370,062
انخفاض قيمة الموجودات الثابتة	11	753,032,431	-
هبوط قيمة الاستثمارات المالية		225,443,700	-
صافي مخصص / (استرداد) تدني قيمة التسهيلات النقدية المباشرة	7	1,366,388,862	488,334,077
صافي مخصص تدني قيمة التسهيلات التعهدية غير المباشرة	19	(763,489,942)	745,965,829
مخصصات أخرى		2,559,035	-
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		16,221,712,473	14,979,874,779
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
النقص / (الزيادة) في الإيداعات لدى المصرف المركزي (الإحتياطي الالزامي)	5	18,139,482,499	(5,448,437,501)
الزيادة في حسابات مقيدة لدى البنك المركزي العراقي	5	(150,000,000,000)	-
(الزيادة) / النقص في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	(27,101,535,932)	19,316,765,461
النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى		6,698,173,863	(7,996,524,478)
(النقص) / الزيادة في ودائع الزبائن		(91,269,129,794)	28,051,490,471
الزيادة في التأمينات النقدية		45,998,397,001	2,428,028,481
الزيادة في مطلوبات أخرى		102,160,461,614	54,934,592,077
الأموال المستخدمة في النشاطات التشغيلية		(79,152,438,276)	106,265,789,290
ضريبة الدخل المدفوعة		(1,036,002,000)	(975,906,500)
صافي الأموال (المستخدمة في) / الناتجة عن النشاطات التشغيلية		(80,188,440,276)	105,289,882,790
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	9	3,500,000,000	(3,500,000,000)
شراء موجودات ثابتة	11	(192,128,043)	(8,237,320,180)
مشاريع قيد التنفيذ	13	(3,268,833,039)	(4,822,937,838)
شراء موجودات ثابتة غير ملموسة	31-12	(54,157,190)	(730,553,811)
المتحلم من استبعاد موجودات الثابتة		5,000,000	-
صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		(10,118,272)	(17,290,811,829)
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
إضافة / (تسوية) الأموال المقترضة		1,325,000,000	(25,000,000,000)
صافي الأموال الناتجة عن / (المستخدمة في) النشاطات التمويلية		1,325,000,000	(25,000,000,000)

بيان التدفقات النقدية (تتمة):

	إيضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016	2015
		دينار عراقي	دينار عراقي
صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد		(78,873,558,548)	62,999,070,961
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	29	264,061,561,553	201,062,490,592
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	29	185,188,003,005	264,061,561,553

1- معلومات عامة

تم تأسيس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة (282) بتاريخ 20 تموز 2001 الصادرة من المديرية العامة لتسجيل الشركات في إقليم كوردستان كشركة محدودة، ولقد حصلت الموافقة من البنك المركزي لإقليم كوردستان على منح المصرف شهادة تأسيس المرقمة (493) في 28 تموز 2001.

منح المصرف شهادة التأسيس المرقمة (15145) في 29 تشرين الثاني 2006 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات في بغداد كشركة مساهمة خاصة، وبرأس مال قدره 25,250,000,000 دينار عراقي، وحصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة الشاملة من البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (408/3/9) في 1 آذار 2007.

تمت زيادة رأس المال على عدة دفعات إلى أن بلغ 250,000,000,000 دينار عراقي بتاريخ 22 أيلول 2013 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم (24306) موزع على 250,000,000,000 سهم اسمي بقيمة 1 دينار للسهم الواحد.

يقع المركز الرئيسي للمصرف في أربيل – إقليم كوردستان العراق.

يقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية من خلال مركزه الرئيسي و فروعه الثلاثة في كل من بغداد ودهوك والسليمانية.

تمت الموافقة على تغير اسم المصرف من قبل البنك المركزي بموجب قرار مجلس إدارة البنك المتخذ بجلسته المرقمة 1511 والمنعقدة بتاريخ 20 نيسان 2014 إلى مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل – مساهمة خاصة بموجب القرار رقم 1214/3/9 بتاريخ 10 حزيران 2014 الصادر عن المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.

2- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على البيانات المالية:

تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد البيانات المالية للمصرف، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ كما في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض البيانات المالية والمتعلقة بالمبادرة بالإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) الترتيبات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): البيانات المالية المنفصلة، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): البيانات المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة والمتعلقة بتطبيق استثناء التوحيد على المنشآت الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادر خلال الأعوام 2012 – 2014 والتي تغطي التعديلات الخاصة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و(34).

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادر وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم المصرف بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول للفقرات المالية التي تبدأ في أو بعد
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 – 2016 والتي تغطي التعديلات الخاصة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28).	التعديلات الخاصة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2018. أما التعديلات الخاصة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2017.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): ضريبة الدخل والمتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة.	1 كانون الثاني 2017
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7): بيان التدفقات النقدية المتعلقة بإضافة إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية.	1 كانون الثاني 2017
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22):العمليات المجراة بالعملات الأجنبية والدفعات المقدمة. يتناول التفسير العمليات المجراة بالعملات الأجنبية أو أجزاء من عمليات، حيث: • يوجد ثمن معنون بعملة أجنبية. • تعترف المنشأة بأصل مدفوع مقدماً أو بمطلوب إيرادات مؤجلة متعلق بذلك الثمن قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو الإيرادات أو المصاريف، و • الأصل المدفوع مقدماً أو مطلوب الإيرادات المؤجلة هو أصل أو مطلوب غير نقدي.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2): الدفع على أساس السهم والمتعلقة بالتصنيف والقياس لعمليات الدفع على أساس السهم.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): عقود التأمين والمتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار عقود التأمين الجديد.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) : الاستثمارت العقارية حيث تم تعديل الفقرة رقم (57) لتنص على ان المنشأة تقوم بتحويل أي عقار من أو إلى الاستثمارت العقارية فقط عندما يكون هنالك دليل على التغير في الاستخدام. يحدث التغير في الاستخدام عندما تتوافق أو عند توقف توافق العقارت مع تعريف الاستثمارت العقارية لا يشكل التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار دليل على وجود تغير في الاستخدام. تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.	1 كانون الثاني 2018
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية، الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية الإفصاحات المتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).	عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و2010و2013و2014) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول 2010 لإضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط . كما تم اصدار نسخة معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة. إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:	1 كانون الثاني 2018

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناء على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيفاً جديداً لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك اختلافات في المتطلبات المنطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

التدني:

قدمت نسخة 2014 نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني.

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم صممية ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الاعتراف:

تم إتباع متطلبات إلغاء الاعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2014 حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

1 كانون الثاني 2018

ويرتكز المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه تتوجب على المنشأة الاعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناء على خمس خطوات:

- الخطوة ١ : تحديد العقود المبرمة مع العميل.
- الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد.
- الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة.
- الخطوة ٤ : تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد.
- الخطوة ٥: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء.

وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة، وإضافة إلى ذلك تتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء المتعلقة بتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد التزامات الأداء، اعتبارات الموكل مقابل الوكيل ، والتراخيص) وتوفير انتقال مريح للعقود المعدلة والعقود المكتملة.

1 كانون الثاني 2018

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الإيجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستأجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهر أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة.

1 كانون الثاني 2019

يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الايجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهري عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم (17).

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

تاريخ التطبيق غير محدد بعد

(2011) والمتعلق بمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.

تتوقع إدارة المصرف أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد البيانات المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في البيانات المالية للمصرف خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للمصرف وعقود الإيجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على البيانات المالية للمصرف.

3- السياسات المحاسبية الهامة

تصريح التقيد بالمعايير

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً لقوانين المحلية النافذة والقرارات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي في العراق.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية، إن السياسات المحاسبية الأساسية مدرجة أدناه:

أ- العملات الأجنبية:

إن العمليات المجراة بعملات غير عملة إعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ تلك العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي. إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق المساهمين ومن ثم تقيد في الأرباح أو الخسائر عند التفرغ عن صافي المساهمة، تم اعتماد أسعار الصرف التالية من قبل المصرف:

	31 كانون الأول 2016	31 كانون الأول 2015
سعر صرف 1 دولار أمريكي مقابل الدينار العراقي	1,190	1,187
سعر صرف 1 يورو مقابل الدينار العراقي	1,328	1,295

ب- الاعتراف والغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية :

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقاً في الشروط التعاقدية للأداة.

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل، أو عند تحول الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. إذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يعترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. إذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب أن يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة ومصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تفي بشروط الغاء الاعتراف. يتم تأجيل العلاوات والخسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن الأرباح أو الخسائر.

ج- تصنيف الموجودات المالية :

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعا لتصنيفها إما كمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أو قروض وتسليفات، أو متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستبقاة لتاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وإن المصرف لديه النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتوفرة للبيع.

يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات:

الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وإن المصرف لديه القدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق.

يتم قياس الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع:

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. إن سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

يتم فصل التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع أعيد تصنيفها كمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم اطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية:

- يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات وإعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة، أو
- إن التحديد يلغي أو يقلّل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافاً لذلك، أو
- إن الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات مدمجة تعدل بصورة هامة التدفقات النقدية المطلوبة في العقد خلافا لذلك.

د- المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية:

التصنيف كدين أو حقوق ملكية:

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي و لأداة حقوق الملكية.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الإصدار المباشرة.

إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

يتم تصنيف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي و أداة حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف هو بمثابة أداة حق ملكية .

المطلوبات المالية :

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ان الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج، أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موثقة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس، أو
- كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو أكثر، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

هـ- تقاص الموجودات والمطلوبات المالية:

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما ينوي المصرف إما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة وإما أن يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل متزامن.

و- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:

إن القيمة العادلة هي القيمة المتفق عليها لتبادل الأصل أو تسديد الالتزام ما بين مشتري راغب وبائع راغب في عملية تجارية بحتة.

يقوم المصرف باعتماد أسعار السوق لتقييم أدواته المالية المتداولة في سوق مالي نشط. تعتبر الأداة المالية على أنها مسعرة في السوق النشط إذا كانت الأسعار المعلنة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم وكانت تلك الأسعار تمثل معاملات السوق الفعلية بشكل منتظم على أساس تجاري.

إذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطاً، يقوم المصرف بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم معين. يشمل الأسلوب الملائم لتقدير القيمة العادلة لأداة مالية معينة بيانات السوق الملحوظ حول ظروف السوق مع العوامل الأخرى التي من المرجح أن تؤثر على القيمة العادلة للأداة.

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية إلى عامل أو عدة عوامل كالقيمة الزمنية للنقد، مخاطر الائتمان للأداة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة الأخرى مثال مخاطر السيولة.

ز- تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية ، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها . يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسّي ، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد اجراء القيد الأولي للموجودات ، ان التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

تشتمل الأدلة الموضوعية على أن أصلا مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الموجودات المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الموجودات بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة. تقيد الخسائر في الارباح أو الخسائر. إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود أن القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة. بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في الأرباح أو الخسائر.

ح- قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو عائداتها.

ط- كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة تترتب لأن مدين معيّن عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقاصاة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان التمائي).

تقيد مطلوبات الكفالات المالية أولياً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

ي- موجودات ثابتة ملموسة:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة،إن وجدت.

يتم احتساب استهلاك الموجودات الثابتة الملموسة لأطفاء تكلفة الموجودات، باستثناء الأراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للاصول المعنية كما يلي:

	سنة
مباني ومنشآت	50
ديكورات وتجهيزات	5
آلات ومعدات	5
أثاث وأجهزة مكاتب	5
سيارات	5

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الموجودات الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر.

ك- موجودات ثابتة غير ملموسة:

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت وبنسبة 20% وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

ل- مشاريع قيد التنفيذ:

تظهر المشاريع قيد التنفيذ على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل خسارة تدني القيمة، إن وجدت. يتم اعادة تصنيف المشاريع قيد التنفيذ تحت التصنيفات المناسبة ضمن الموجودات الملموسة أو غير الملموسة عندما تصبح جاهزة للاستخدام.

م- التدني في قيمة أصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة):

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لأصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها خسارة تدني في قيمتها إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) إلى أن تصل إلى التقدير المعدّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث إن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتدفقات نقدية) في سنوات سابقة. يتم قيد

عكس خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخمني العقارات على أساس أسعار السوق من خلال المقارنة مع عمليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب وبائع راغب، أي في غير عمليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيود السوق.

ن- مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة الضمان الاجتماعي في العراق و يسدد بشكل منتظم اشتراكات التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة، وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة الضمان الاجتماعي. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

س- المؤونات:

يتم قيد المؤونات، نتيجة حدث سابق، يرتب على المصرف التزام قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وإنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

ع- تحقق الإيرادات والأعباء:

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة دون العادية ومشكوك بتحصيلها التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الخسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد الظاهرة في بيان الدخل ما يلي:

- فوائد على موجودات ومطلوبات مالية بالكلفة المطفأة.
- فوائد على استثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل . تتضمن صافي الإيرادات الأخرى من الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ما يلي :

- إيرادات أتعاب الأرباح.
- أرباح / خسائر محققة وغير محققة.
- فروقات الصرف.

يتم الاعتراف بإيراد أتعاب الأرباح عند نشوء الحق باستلام الدفعة. يتم قيد أتعاب الأرباح على الأوراق المالية المتوفرة للبيع ضمن الإيرادات الأخرى.

ف- ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة. يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل وتعديلاته، والذي حدد الضريبة بمعدل 15 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسبة الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ص- حسابات التسوية تعهدية:

تعقد جميع الحسابات الإكتتابية التعهدية على أسس غير تقديرية وتنتمي المخاطر والمكافآت ذات الصلة إلى أصحاب الحسابات، بناءً عليه تنعكس هذه الحسابات خارج بيان الوضع المالي.

ق- احتياطي قانوني:

يقوم المصرف باقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 5 % من صافي الربح بعد استيفاء جميع الإستقطاعات القانونية حتى يبلغ 50% من رأس المال المدفوع، ويجوز بقرار من الهيئة العامة الإستمرار في هذا الإقتطاع حتى يبلغ الإحتياطي القانوني نسبة 100% من رأس المال المدفوع.

ر- النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

4- التقديرات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح (3)، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في السنة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك السنة، أو في سنة التعديل وسنوات لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على السنة الحالية وفترات لاحقة.

المصادر الاساسية لعدم اليقين في التقدير:

إن الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة أدناه.

مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسليفات للزبائن:

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وان العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الأعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الأخر على إنتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي حول تصنيفات الديون والمؤونات المرتبطة.

تحديد القيم العادلة:

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الإيضاح 3 (ح). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، التركيز، عوامل سوق غير أكيدة، افتراضات تسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

خصصت المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) تراتبية في الخيارات للتوصل إلى القيمة العادلة وأعطت أعلى أولوية للأسعار (غير المعدلة) المدرجة في أسواق ناشطة لأدوات مالية مماثلة وخصصت أدنى أولوية للمعطيات غير المنظورة. تتكون هذه التراتبية من ثلاث مستويات من المعطيات المطلوبة للوصول الى القيمة العادلة لأداة مالية وهي:

المستوى الأول: أسعار مدرجة في أسواق ناشطة لأدوات مماثلة.

المستوى الثاني: معطيات منظورة لأدوات مشابهة متداولة في أسواق ناشطة أو غير ناشطة.

المستوى الثالث: معطيات غير منظورة مستخدمة في حالات تكون فيها الأسواق أما غير موجودة أو غير ناشطة.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي تنطبق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من مالك الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.

يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأة. عملياً، إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم، يأخذ في الحسبان المعلومات المنظورة المتوفرة من المشاركين في السوق، بما فيها العائدة المرتبطة

بالمخاطر المتدنية، نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الخصم المطبقة.

ضريبة الدخل والضمان الإجتماعي

كما يخضع مخصص احتساب ضريبة الدخل ومصروف الضمان الإجتماعي وضريبة الرواتب والأجور إلى تقديرات جوهرية. ضمن النشاط الاعتيادي للشركة، هناك عدم تأكيد في تحديد مبلغ الضريبة النهائي لبعض العمليات وطرق الاحتساب.

يعترف المصرف بالتزامات عن المسائل الضريبية المتوقعة ومصروف الضمان الإجتماعي وضريبة الرواتب والأجور وذلك من خلال تقدير امكانية استحقاق ضرائب اضافية. عندما تختلف الضريبة النهائية لأمور كهذه عن المبالغ التي تم الاعتراف بها مسبقاً، فإن هذه الاختلافات تؤثر على موجودات ضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور في الفترة التي تم فيها هذا التحديد.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. خلال السنة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية غير تلك التي جرى تكوينها خلال السنة المالية.

5- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد في الخزينة	19,622,922,346	57,338,965,176
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:		
احتياطي نقدي إلزامي*	5,409,942,080	23,549,424,579
حسابات مقيدة لدى البنك المركزي العراقي	150,000,000,000	-
حسابات جارية ومقاصة	85,360,277,429	119,807,608,816
	260,393,141,855	200,695,998,571

*يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي بنسبة 15% من مجموع ودائع العملاء لديه بالعملة الأجنبية و10% من مجموع ودائع العملاء لديه بالدينار العراقي كما قام بالإحتفاظ بنسبة 5 % من مجموع ودائع العملاء بالدينار العراقي لدى المصرف بحسب متطلبات القوانين والتشريعات المصرفية النافذة والمؤكد عليها من قبل البنك المركزي في 12 كانون الأول 2003.

خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016 قام البنك المركزي بإصدار تعميم يطلب فيه من المصارف المرخصة والعاملة في إقليم كوردستان باستبعاد إيداعات الزبائن في فروع المصرف القائمة في إقليم كوردستان واقتصار احتساب الإحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع الزبائن في فروع المصرف القائمة في العراق بعد استبعاد تلك الموجودة في إقليم كوردستان. على الرغم من ذلك استبقى المصرف أرصدة نقدية لدى الخزينة وذلك لمواجهة أي مخاطر سيولة قد تطرأ من قبل مودعي إقليم كوردستان كبديل عند احتجاز ذلك كاحتياطي نقدي إلزامي لدى البنك المركزي.

6- أرصدة لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2016		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية	5,361,572,495	86,030,743,700	91,392,316,195
	5,361,572,495	86,030,743,700	91,392,316,195

	كما في 31 كانون الأول 2015		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية	60,480,458,938	27,684,694,997	88,165,153,935
	60,480,458,938	27,684,694,997	88,165,153,935

الحسابات الجارية لدى المصارف لا تتقاضى فوائد.

7- صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
شركات:		
حسابات جارية مدينة	52,821,231,657	155,758,799,040
قروض	175,207,973,974	16,928,166,864
	228,029,205,631	172,686,965,904
أفراد:		
حسابات جارية مدينة	119,571	149,315,537
قروض	22,171,078,049	50,262,585,878
	22,171,197,620	50,411,901,415
	250,200,403,251	223,098,867,319
ينزل:		
مخصص تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية المباشرة (ديون منتجة)	(4,285,257,528)	(3,778,561,179)
مخصص تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية المباشرة (ديون غير منتجة)	(35,156,940,178)	(34,106,819,144)
الفوائد والعمولات المحفوظة على الديون غير المنتجة	(499,716,539)	(690,145,060)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	210,258,489,006	184,523,341,936

- بيان الوضع المالي

كما في 31 كانون الأول 2016

	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أ- مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة			
(الديون المنتجة):			
الرصيد أول السنة	3,695,819,224	82,741,955	3,778,561,179
المكون خلال السنة	492,903,791	13,792,558	506,696,349
الرصيد في آخر السنة	4,188,723,015	96,534,513	4,285,257,528
ب- مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة			
(الديون غير المنتجة):			
الرصيد أول السنة	16,949,166,865	17,157,652,279	34,106,819,144
المكون خلال السنة	1,003,888,012	46,233,022	1,050,121,034
الرصيد في آخر السنة	17,953,054,877	17,203,885,301	35,156,940,178
ج- الفوائد المعلقة:			
الرصيد أول السنة	219,040,712	471,104,348	690,145,060
فوائد مستردة خلال السنة	-	(190,428,521)	(190,428,521)
الرصيد في آخر السنة	219,040,712	280,675,827	499,716,539

كما في 31 كانون الأول 2015

	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أ- مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة			
(الديون المنتجة):			
الرصيد أول السنة	4,046,542,797	417,364,601	4,463,907,398
المسترد خلال السنة	(350,723,573)	(334,622,646)	(685,346,219)
الرصيد في آخر السنة	3,695,819,224	82,741,955	3,778,561,179
ب- مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة			
(الديون غير المنتجة):			
الرصيد أول السنة	16,445,368,026	16,487,770,822	32,933,138,848
المكون خلال السنة	503,798,839	669,881,457	1,173,680,296
الرصيد في آخر السنة	16,949,166,865	17,157,652,279	34,106,819,144
ج- الفوائد المعلقة:			
الرصيد أول السنة	219,040,712	467,175,777	686,216,489
فوائد معلقة خلال السنة	-	3,928,571	3,928,571
الرصيد في آخر السنة	219,040,712	471,104,348	690,145,060

- بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
صافي تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية			
مخصص تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية			
المكون / (المسترد) خلال السنة			
الديون المنتجة	492,903,791	13,792,558	506,696,349
الديون غير المنتجة	1,003,888,012	(144,195,499)	859,692,513
	1,496,791,803	(130,402,941)	1,366,388,862

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2015

	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
صافي تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية			
مخصص تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية			
المكون / (المسترد) خلال السنة			
الديون المنتجة	(350,723,573)	(334,622,646)	(685,346,219)
الديون غير المنتجة	503,798,839	669,881,457	1,173,680,296
	153,075,266	335,258,811	488,334,077

8- استثمارات بغرض المتاجرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
استثمارات في أدوات حقوق ملكية	225,443,700	225,443,700
مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات المالية	(225,443,700)	-
	-	225,443,700

كانت مجمل حركة المخصص للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول كما يلي:

	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	-	-
إضافات	225,443,700	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول	225,443,700	-

بسبب عدم توفر سوق نشط لهذه الأدوات المالية، والتي تمثل أدوات حقوق ملكية في شركات مساهمة خاصة غير متداولة في سوق مالي نشط، يعتمد المصرف في تحديد القيمة العادلة لهذه الأسهم على معطيات غير منظورة بسبب غياب أية معطيات منظورة لأدوات مشابهة بحيث تكون الغاية أن تكون القيمة العادلة ممثلة للسعر المقبول للتفرغ عن هذه الاستثمارات.

9- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
استثمارات في سندات حكومية	-	3,500,000,000
	-	3,500,000,000

استناداً إلى المادة (ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2015 المتضمنة صلاحية وزير المالية بالإقتراض الداخلي من خلال إصدار حوالات عن طريق الإحتياطي القانوني للمصارف، قرر مصرف الإقليم التجاري بالاستثمار بحوالة خزينة سنوية بتاريخ 9 كانون الأول 2015 بصافي مبلغ (3,500,000,000) دينار عراقي وتمعدل فائدة سنوي قدره 2% قابلة للتجديد لغرض تمويل عجز الموازنة لسنة 2015.

تم إنهاء عملية استثمار المبلغ المذكور أعلاه والبالغ (3,500,000,000) دينار عراقي في 28 كانون الثاني 2016 وتم استعادة المبالغ المذكورة كاملاً بالإضافة إلى الفائدة المكتسبة بمبلغ (68,273,758) دينار عراقي.

10- ضريبة الدخل

10-1 أصول ضريبية مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي:

	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
العجز المتراكم كما في 1 كانون الثاني	14,231,953,190	-
إطفاء السنة الحالية	(5,475,031,000)	-
رصيد العجز المتراكم كما في 31 كانون الأول	8,756,922,190	-
معدل ضريبة الدخل المطبق	%15	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول	1,313,538,328	-

10-2 مصروف ضريبة الدخل

تم إجراء بعض التعديلات على الربح المحاسبي للوصول إلى الربح الضريبي وفق الآتي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح المحاسبي:	14,152,570,185	12,123,204,811
يعدل:		
فروقات ناتجة عن استخدام البيانات المالية وفق UAS بدلاً من IFRS	-	258,506,189
إيرادات ضريبية	(1,313,538,329)	-
إطفاء خسائر متراكمة من سنوات سابقة	(5,475,031,000)	(5,475,031,000)
الربح الضريبي	7,364,000,856	6,906,680,000
معدل ضريبة الدخل	%15	%15
مصروف ضريبة الدخل	1,104,600,128	1,036,002,000

11- موجودات ثابتة ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي

	أراضي	مباني ومنشآت	ديكورات و تجهيزات	آلات ومعدات	أثاث وأجهزة مكاتب	سيارات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة التاريخية							
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	18,401,342,437	30,502,011,612	418,245,622	429,942,428	2,656,056,620	147,542,555	52,555,141,274
إضافات	4,533,636,860	3,430,343,400	-	56,290,000	181,349,920	35,700,000	8,237,320,180
المحول من مشاريع قيد التنفيذ	-	-	163,089,500	138,718,300	96,610,150	-	398,417,950
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	22,934,979,297	33,932,355,012	581,335,122	624,950,728	2,934,016,690	183,242,555	61,190,879,404
إضافات	-	15,154,650	24,118,970	50,045,450	102,808,973	-	192,128,043
إستبعادات	-	-	-	-	-	(18,172,110)	(18,172,110)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	22,934,979,297	33,947,509,662	605,454,092	674,996,178	3,036,825,663	165,070,445	61,364,835,337
الإستهلاكات المتراكمة							
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	-	(445,836,516)	(322,960,848)	(334,754,425)	(1,519,563,487)	(22,631,919)	(2,645,747,195)
إضافات، أعباء السنة	-	(633,068,054)	(63,420,198)	(115,579,229)	(576,215,130)	(31,293,512)	(1,419,576,123)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	(1,078,904,570)	(386,381,046)	(450,333,654)	(2,095,778,617)	(53,925,431)	(4,065,323,318)
إضافات، أعباء السنة	-	(678,823,906)	(65,639,895)	(130,424,479)	(599,966,942)	(35,437,040)	(1,510,292,262)
إستبعادات	-	-	-	-	-	13,326,215	13,326,215
انخفاض قيمة الموجودات الثابتة*	(379,331,251)	(373,701,180)	-	-	-	-	(753,032,431)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	(379,331,251)	(2,131,429,656)	(452,020,941)	(580,758,133)	(2,695,745,559)	(76,036,256)	(6,315,321,796)
صافي القيمة الدفترية							
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	22,555,648,046	31,816,080,006	153,433,151	94,238,045	341,080,104	89,034,189	55,049,513,541
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	22,934,979,297	32,853,450,442	194,954,076	174,617,074	838,238,073	129,317,124	57,125,556,086

* خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016، قامت لجنة مختصة بإعادة تقييم لأراضي وأبنية للمصرف ما نتج عن انخفاض بقيمة379,331,251 دينار عراقي و 373,701,180 دينار عراقي على التوالي.

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
صافي بيع موجودات ثابتة	5,000,000	-
القيمة الدفترية	18,172,110	-
مجموع الإهتلاك المتراكم	(13,326,215)	-
صافي القيمة الدفترية	(4,845,895)	-
	154,105	-

12- موجودات ثابتة غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	برامج معلوماتية
	دينار عراقي
التكلفة التاريخية	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	656,528,880
إضافات	730,553,811
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	1,387,082,691
إضافات	54,157,190
المحول من مشاريع قيد التنفيذ	33,774,580
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	1,475,014,461
الإطفاءات المتراكمة	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	(210,236,888)
إضافات، أعباء السنة	(202,793,939)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	(413,030,827)
إضافات أعباء السنة	(288,608,374)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	(701,639,201)
صافي القيمة الدفترية	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	773,375,260
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	974,051,864

13- مشاريع قيد التنفيذ

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	5,975,376,499	1,550,856,611
إضافات*	3,268,833,039	4,822,937,838
المحول إلى موجودات ثابتة ملموسة	-	(398,417,950)
المحول إلى موجودات ثابتة غير ملموسة	(33,774,580)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول	9,210,434,958	5,975,376,499

* تمثل هذه الإضافات المبالغ التي تم تكبدها على المباني الجديدة لفروع المصرف في بغداد ودهوك.

14- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
مصاريف مدفوعة مقدماً	418,639,993	649,611,454
سلف وقروض الموظفين	142,222,034	71,896,038
مدينون/قطاع مالي	1,890,950,139	987,066,848
تأمينات لدى الغير	807,095,000	790,143,500
فوائد مستحقة غير مقبوضة	36,795,339	7,490,523,528
أرصدة مدينة أخرى	-	4,635,000
	3,295,702,505	9,993,876,368

15- ودائع المصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية	11,187,512,965	1,250,166,374
	11,187,512,965	1,250,166,374

إن الحسابات الجارية للمصارف لا تحمل أية فوائد.

16- ودائع الزبائن

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية	134,101,378,100	233,147,711,757
ودائع التوفير	5,544,440,398	6,192,555,535
ودائع ثابتة بإنذار	8,425,319,000	-
	148,071,137,498	239,340,267,292

كامل الحسابات الجارية للزبائن لا تحمل فوائد.

17- تأمينات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
تأمينات لقاء خطابات ضمان	2,647,836,425	4,140,377,313
تأمينات لقاء اعتمادات مستندية	48,811,604,871	2,011,459,059
تأمينات مستلمة أخرى	884,023,311	193,231,234
	52,343,464,607	6,345,067,606

18- الأموال المقترضة

يمثل هذا البند القرض المقدم للمصرف من قبل البنك المركزي العراقي حيث تم منح سلفة مقدارها 500,000,000 دينار عراقي بتاريخ 7 كانون الثاني 2016 وسلفة ثانية بقيمة 1,000,000,000 دينار عراقي بتاريخ 13 نيسان 2016 وذلك من أجل استخدامها كقروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم اقتطاع الفائدة والعمولات مقدماً والبالغة 10,500,000 دينار عراقي.

قام المصرف بتسديد دفعات الأقساط بمعدل 25,000,000 دينار عراقي شهرياً وبمجموع 175,000,000 دينار عراقي ليبلغ الرصيد الحالي للقرض مبلغ 1,325,000,000 دينار عراقي.

19- مخصصات

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
مخصص انخفاض قيمة الالتزامات التعهدية غير المباشرة **	416,339,531	1,179,829,473
مخصص مخاطر الإدارة *	363,779,400	363,779,400
مخصص مؤونة ضريبة الدخل	-	1,036,002,000
مخصصات أخرى	15,500,000	12,940,965
	795,618,931	2,592,551,838

* يمثل هذا البند مخصص إضافي قررت إدارة البنك تسجيله لمواجهة أي مخاطر مستقبلية قد تطرأ نتيجة الأوضاع الراهنة التي تمر بها المنطقة.

**يتكون هذا البند مما يلي :

- بيان الوضع المالي

	كما في 31 كانون الأول 2016		
	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
- مخصص تدني التسهيلات التعهدية:			
الرصيد أول السنة	-	1,179,829,473	1,179,829,473
المسترد خلال السنة	-	(763,489,942)	(763,489,942)
الرصيد في آخر السنة	-	416,339,531	416,339,531

	كما في 31 كانون الأول 2015		
	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
- مخصص تدني التسهيلات التعهدية:			
الرصيد أول السنة	-	446,804,609	446,804,609
المكون خلال السنة	-	733,024,864	733,024,864
الرصيد في آخر السنة	-	1,179,829,473	1,179,829,473

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016		
	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
- مخصصات:			
المسترد خلال السنة مخصص انخفاض قيمة	-	(763,489,942)	(763,489,942)
الالتزامات التعهدية غير المباشرة			
المكون خلال السنة مخصصات أخرى	-	2,559,035	2,559,035
	-	(760,930,907)	(760,930,907)

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2015		
	الشركات	الأفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
- مخصصات:			
المكون خلال السنة مخصص انخفاض قيمة	-	733,024,864	733,024,864
الالتزامات التعهدية غير المباشرة			
المكون خلال السنة مؤونة ضريبة الدخل	1,036,002,000	-	1,036,002,000
المكون خلال السنة مخصصات أخرى	-	12,940,965	12,940,965
	1,036,002,000	745,965,829	1,781,967,829

20- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
إيداعات الاكتتاب في أسهم الشركات*	150,000,000,000	55,000,000,000
فوائد قروض مخصومة	6,576,887,578	-
ضريبة الدخل المستحقة	1,104,600,128	-
مصاريف مستحقة	383,096,045	144,108,928
شيكات مصدقة	226,299,730	27,816,000
إيرادات مستلمة مقدماً	188,930,213	68,634,811
مستحقات مسحوبة على المصرف	23,178,233	79,602,760
حسابات دائنة أخرى	167,776,695	85,544,381
	158,670,768,622	55,405,706,880

*يمثل هذا البند المبالغ المستلمة من المكتتبين لقاء شراء أسهم الشركة العربية المتحدة للتحويل المالي، حيث قامت الشركة العربية المتحدة للتحويل المالي بطرح أسهمها للاكتتاب العام لزيادة رأس مالها عن طريق مصرف الإقليم التجاري – الفرع الرئيسي في أربيل وفرع المنصور في بغداد، وذلك بطرح أسهم مقدارها (55) مليار دينار عراقي قيمة السهم الواحد 1 دينار عراقي، وقد تم الاكتتاب بكامل الأسهم المطروحة للاكتتاب والبالغة (55) مليار دينار / سهم بفرع مصرف الإقليم التجاري في بغداد.

تم تحويل الشركة العربية المتحدة للتحويل المالي إلى مصرف العربية الإسلامي والذي قام بزيادة عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب بقيمة (95) مليار دينار / سهم بفرع مصرف الإقليم التجاري في بغداد في تشرين الثاني 2016 وبالتالي أصبح مجموع الأسهم المطروحة للاكتتاب (150) مليار دينار / سهم.

21- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:		
قروض	9,118,001,555	7,956,697,069
حسابات جارية مدينة	3,100,466,568	4,192,622,533
أخرى	83,479,941	1,534,242
	12,301,948,064	12,150,853,844

22- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
البنك المركزي:		
فوائد الاقتراض الداخلي	1,612,320,961	-
	1,612,320,961	-
ودائع الزبائن:		
ودائع توفير	167,732,330	219,476,245
ودائع ثابتة بإنذار	124,096,626	9,675,808
	291,828,956	229,152,053
	1,904,149,917	229,152,053

23- الرسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
عمولة حوالات وسندات مخصومة	1,681,475,760	1,435,947,952
عمولة الاعتمادات	792,271,846	150,636,216
عمولة بطاقات الائتمان	349,634,529	133,337,240
عمولة خطابات الضمان	182,413,961	711,089,700
عمولة تبديل العملة (صيرفة)	156,707,905	63,684,121
عمولات مصرفية أخرى	485,366,790	358,451,340
	3,647,870,791	2,853,146,569

24- الرسوم والعمولات المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
عمولات ماستر كارد *	435,466,494	483,773,827
عمولات مصرفية مدفوعة (حوالات وخدمات أخرى)	215,376,868	239,057,911
	650,843,362	722,831,738

* يمثل هذا المبلغ المصاريف الإدارية الشهرية المدفوعة من قبل المصرف لصالح شركة ماستر كارد.

25- صافي إيراد بيع وشراء عملات أجنبية

يتضمن هذا البند الإيراد الصافي المتحقق من عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية. يقوم المصرف بشكل أساسي بشراء العملات الأجنبية من البنك المركزي العراقي.

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
الإيراد الصافي من بيع وشراء العملات الأجنبية	8,206,515,669	6,895,513,682
	8,206,515,669	6,895,513,682

26- إيرادات أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
إيرادات ضريبية	1,313,538,329	-
استرداد ديون مشطوبة من سنوات سابقة	266,431,000	-
إيرادات التلكس والبرقيات	73,482,499	134,710,886
إيراد إيجار موجودات ثابتة	4,800,000	4,800,000
إيراد أرباح بيع أصول ثابتة	154,105	-
إيرادات أخرى	20,928,301	14,738,527
	1,679,334,234	154,249,413

27- نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2015	2014
	دينار عراقي	دينار عراقي
رواتب ومنافع ومكافآت الموظفين	2,598,772,736	2,333,304,209
مساهمة المصرف في التأمينات الاجتماعية	51,145,795	41,122,451
مصاريف تدريب وتأهيل	29,574,850	28,378,904
مصاريف أخرى	8,937,620	32,407,963
	2,688,431,001	2,435,213,527

28- مصاريف تشغيلية أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
دعاية و إعلان	454,010,200	441,103,704
ضيافة واستقبال وتبرعات	448,004,507	373,971,071
خدمات أبحاث واستشارات	212,504,965	264,362,439
مصاريف نقل وانتقال ووقود	238,769,242	296,861,056
إشتراكات	173,182,866	161,569,548
مصاريف صيانة	150,965,698	87,433,131
معارض	148,800,000	87,905,493
أتعاب مهنية	137,870,000	88,726,500
أجور التدقيق	60,000,000	40,000,000
مصاريف إتصالات	89,334,409	103,523,877
قرطاسية ومستلزمات مكتبية	84,938,807	66,415,400
مصاريف كهرباء وماء	47,561,760	40,161,035
غرامات*	25,218,170	28,289,675
ضرائب ورسوم	20,304,600	52,174,551
خدمات قانونية	19,564,500	14,320,660
إيجارات	17,933,500	167,956,596
مصاريف أخرى	88,444,224	885,085,287
مصروفات خدمية أخرى	639,432,123	486,831,388
	3,056,839,571	3,686,691,411

* يمثل هذا المبلغ غرامات فرضت من البنك المركزي العراقي لتصفية مخالفة المصرف للتعليمات المتعلقة بالتأخر بإرسال تقارير النقد الأسبوعية.

29- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

	الإيضاح	كما في 31 كانون الأول	
		2016	2015
		دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي تستحق خلال ثلاثة أشهر			
(عدا الإحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع)	5	104,983,199,775	177,146,573,992
أرصدة لدى مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر (حسابات جارية)	6	91,392,316,195	88,165,153,935
ينزل			
ودائع مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر (حسابات جارية)	15	(11,187,512,965)	(1,250,166,374)
		185,188,003,005	264,061,561,553

لم يتم إدراج مبلغ الاحتياطي الإلزامي على الودائع لأنه لا يستخدم في نشاطات المصرف التشغيلية كونه مقيد السحب.

30- عمليات الأطراف ذات العلاقة

يتكون هذا البند مما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي

	كما في 31 كانون الأول 2016			المجموع كما في 31 كانون الأول 2015
	الشركات الخليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	المجموع	
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الحسابات المدينة				
تسهيلات إئتمانية مباشرة	156,625,490,009	-	156,625,490,009	155,346,755,016
	156,625,490,009	-	156,625,490,009	155,346,755,016
الحسابات الدائنة				
حسابات جارية وودائع الزبائن	1,859,553,700	324,119,762	2,183,673,463	4,116,768,010
ودائع ثابتة	3,570,000,000	4,760,000,000	8,330,000,000	-
تأمينات نقدية	-	-	-	2,035,273,835
	5,429,553,700	5,084,119,762	10,513,673,463	6,152,041,845

ب- بنود خارج بيان الوضع المالي

	كما في 31 كانون الأول 2016			المجموع كما في 31 كانون الأول 2015
	الشركات الخليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	المجموع	
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الحسابات المدينة				
خطابات ضمان	2,800,185,231	-	2,800,185,231	18,428,337,817
إعتمادات مستندية	156,782,500	-	156,782,500	-
	2,956,967,731	-	2,956,967,731	18,428,337,817

ج- بنود بيان الدخل

	كما في 31 كانون الأول 2016			المجموع كما في 31 كانون الأول 2015
	الشركات الخليفة	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	المجموع	
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد دائنة	6,895,117,869	-	6,895,117,869	9,766,502,265
فوائد مدينة	14,515,385	106,413,462	120,928,847	-
	6,909,633,254	106,413,462	7,016,046,716	9,766,502,265

قام المصرف بمعظم تعاملاته مع الشركات الخليفة وذلك ضمن النشاطات الإعتيادية المسموحة للمصرف.

بلغت الرواتب المدفوعة للإدارة العليا للمصرف 310,452,720 دينار عراقي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (245,463,900 دينار عراقي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015). لم يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أي تعويضات أو مكافآت خلال عامي 2015 و 2016.

31- العمليات غير النقدية:

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2016 تم استبعاد أثر المعاملات غير النقدية التالية:

- التحويلات البالغة 33,774,580 دينار عراقي من المشاريع تحت التنفيذ إلى الموجودات الثابتة غير الملموسة.

32- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

	كما في 31 كانون الأول 2016		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	الأرباح/ (الخسائر) غير المعترف بها
الموجودات المالية:	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	260,370,271,855	260,370,271,855	-
أرصدة لدى مصارف	91,392,316,195	91,392,316,195	-
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	210,258,489,006	194,683,786,117	15,574,702,889
موجودات أخرى	3,295,702,505	3,295,702,505	-
المطلوبات المالية:			
ودائع المصارف	11,187,512,965	11,187,512,965	-
ودائع الزبائن	148,071,137,498	148,071,137,498	-
تأمينات نقدية	52,343,464,607	52,343,464,607	-
الأموال المقترضة	**1,325,000,000**	**1,226,851,852**	**98,148,148**
مؤونة ضريبة الدخل	1,925,854,778	1,925,854,778	-
مطلوبات أخرى	158,670,768,622	158,670,768,622	-
مجموع التغير في الأرباح غير المعترف بها			15,672,851,037

	كما في 31 كانون الأول 2015		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	الأرباح/ (الخسائر) غير المعترف بها
الموجودات المالية:	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	200,695,998,571	200,695,998,571	-
أرصدة لدى مصارف	88,165,153,935	88,165,153,935	-
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	184,523,341,936	170,854,946,237	13,668,395,699
استثمارات بغرض المتاجرة	225,443,700	225,443,700	-
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	3,500,000,000	3,500,000,000	-
موجودات أخرى	9,993,876,368	9,993,876,368	-
المطلوبات المالية:			
ودائع المصارف	1,250,166,374	1,250,166,374	-
ودائع الزبائن	239,340,267,292	239,340,267,292	-
تأمينات نقدية	6,345,067,606	6,345,067,606	-
مؤونة ضريبة الدخل	1,036,002,000	1,036,002,000	-
مطلوبات أخرى	55,405,706,880	55,405,706,880	-
مجموع التغير في الأرباح غير المعترف بها			13,668,395,699

تقنيات التقييم والافتراضات المستعملة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة المقدرة

هي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق أقل من سنة وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر فائدة ثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

أما بالنسبة للقروض المساندة التي لا تحمل فائدة فقد تم احتساب القيمة العادلة لأداة دين مماثلة باستخدام معدل سعر الفائدة السوقي السائد في 31 كانون الأول 2016 و 31 كانون الأول 2015 والبالغ 8% و 10% على الترتيب.

33- إدارة المخاطر:

تقتضي التعليمات التنفيذية لقانون المصارف في العراق بوجوب تكوين وحدة للمخاطر في المصرف والتي تكون مسؤولة عن إدارة مخاطر التشغيل الناتجة عن:

أولاً: وجود ثغرات في نظام الضبط الداخلي أو نتيجة لعطل في أنظمة التشغيل الإلكتروني.

ثانياً: العمليات الداخلية أو الموارد البشرية أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

ثالثاً: المخاطر القانونية نتيجة أعمال الغش في الداخل أو الخارج أو عرقلة العمل، أو التنفيذ أو التسليم، والإجراءات الإدارية باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والنظام المصرفي يكون من مهامها تحديد وقياس ومتابعة وإدارة مخاطر التشغيل، على أن ترفع الوحدة تقارير خاصة بهذه المخاطر إلى مجلس الإدارة.

كما تنص على قيام مجلس الإدارة باتباع المبادئ الأساسية التالية كحد أدنى لإدارة مخاطر التشغيل:

أ- إيجاد بيئة ملائمة لإدارة مخاطر التشغيل.

ب- تحديد مخاطر التشغيل وتقويمها والتقليل منها ومتابعتها.

ت- معرفة الجوانب المحيطة بمخاطر التشغيل والقيام بمراجعتها كجزء مستقل عن المخاطر التي يمكن التحكم بها.

ث- القيام بمراجعة وإقرار استراتيجية المصرف لإدارة هذه المخاطر، بما فيها تأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لتحقيق هذا الهدف.

ج- تعميم ثقافة الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل والإلتزام بمتطلبات الضبط الداخلي السليم.

ح- إعداد الهيكلية الإدارية القادرة على مراقبة مخاطر التشغيل وتحديد المسؤوليات والواجبات من خلال نظام الضبط الداخلي.

خ- التأكد من وجود إجراءات خاصة بإدارة مخاطر التشغيل تشمل التطور في أنشطة وأنظمة وعمليات المصرف والتحكم الشامل بهذه المخاطر.

د- متابعة حسن عمل وحدة إدارة مخاطر التشغيل.

ذ- المحافظة على استقلالية وحدة التدقيق الداخلي وتوفير معلومات دقيقة للمسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل دون أن تكون مسؤولة عن إدارة هذه المخاطر.

كما يجب على الإدارة العليا التنفيذية:

أ- التأكد من حسن تطبيق سياسات واجراءات إدارة مخاطر التشغيل الموضوعة من مجلس الإدارة وتطويرها كي تشمل جميع أنظمة وخدمات ومنتجات المصرف.

ب- توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على وحدات العمل المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة مرتكبي الأخطاء والمخالفين.

ت- تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري ولكل نشاط قد ينتج عنه مخاطر تشغيلية وفصل المهام بين الموظفين وعدم تكليفهم مهام ينشأ عنها تضارب في المصالح

ث- تكليف جميع العاملين لدى المصرف ممن لديهم الخبرة والقدرة الفنية اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة منهم.

ج- التنسيق بين المسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل والمسؤولين عن إدارة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق وغيرها.

ح- الالتزام بتوثيق وتعميم الإجراءات والقواعد التنظيمية المتعلقة بأمان تكنولوجيا المعلومات لتسهيل تنفيذ الأعمال.

خ- وضع خطط طوارئ بهدف تأمين استمرارية العمل وتحديد الخسائر التشغيلية في حالة تعرض المصرف لظروف قاهرة تؤدي إلى التوقف عن ممارسة العمل.

د- تأمين الحماية الكاملة والكافية لموجودات المصرف (سجلات وأنظمة المصرف) وتوفير الإجراءات اللازمة وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد أو تعامل بأدوات مالية جديدة.

ذ- وضع السياسات والإجراءات المرتبطة بتحويل المخاطر إلى الغير كحالات التأمين على موجودات المصرف أو حالات القيام ببعض العمليات بواسطة مؤسسات أخرى.

كما تنص التعليمات على مهام وحدة إدارة مخاطر التشغيل والتي تتلخص فيما يلي:

أ- تحديد وتقييم مخاطر التشغيل للأنظمة وجميع الخدمات والنشاطات والعمليات في المصرف وإخضاعها لتقييم مناسب لمخاطر التشغيل المتعلقة به قبل اعتماده.

ب- تحديد المخاطر بشكل دقيق بما يتطلب معرفة العوامل الداخلية (مؤهلات العاملين العلمية والعملية، ومعدل دوران العمالة وطبيعة نشاطات المصرف، والعوامل الخارجية، والتغيرات في الصناعة المصرفية والمالية والتقدم التكنولوجي) التي تؤثر على تحقيق أهداف المصرف.

ت- دراسة احتمال تعرض المصرف لمخاطر التشغيل وتحديد الموارد المادية والبشرية لتأمين الإدارة الفعالة لهذه المخاطر.

ث- مراقبة المخاطر من خلال:

أولاً- تحديد مؤشرات الإنذار المبكر لمعرفة المصادر المحتملة لمخاطر التشغيل حسب أنشطة المصرف والتي تنبئ بإحتمال التعرض لخسائر مستقبلية.

ثانياً- رفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا التنفيذية من مختلف وحدات العمل تتضمن ما يلي:

أ- إحصاءات عن حجم ومبالغ العمليات.

ب- معلومات عن مدى الإلتزام بالتعليمات.

ت- معلومات عن الأسواق والأحداث والظروف الخارجية التي تساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية.

ثالثاً- إنشاء قاعدة معلومات عن الخسائر التشغيلية على أساس معلومات الخسائر المجمعة لمدة مناسبة (ثلاث سنوات سابقة على الأقل) بهدف إيضاح الآتي:

أ- عدد الحوادث المؤدية لخسائر تشغيلية حسب النشاط المصرفي ونوع الحادث.

ب- حجم الخسائر التشغيلية حسب النشاط ونوع الحادث.

ت- توزيع عدد الحوادث حسب أنواع الخسائر التشغيلية.

ث- تصميم أنظمة التحكم بالمخاطر التشغيلية لضمان التعامل المناسب مع المخاطر التي يتم تحديدها.

يعمل المصرف خلال السنة الحالية على إنشاء الوحدات اللازمة لإدارة المخاطر والتي ستعمل على تأمين التزام المصرف بالمتطلبات أعلاه من خلال:

أولاً- تحديد الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تتفق مع حجم ودرجة تعقيد عمليات المصرف.

ثانياً- تحديد أنواع الأدوات المالية والعمليات المسموح التعامل بها وتحديد مستوى المخاطر لكل منها.

ثالثاً- مراجعة دورية للسياسات والإجراءات المتبعة والعمل على تعديلها بما يناسب ونشاط المصرف ومخاطره.

رابعاً- تحديد المخاطر الناتجة عن استخدام الأدوات المالية والنشاطات الجديدة وقبل التعامل بها.

خامساً- وضع الإجراءات العملية والأنظمة الداخلية الخاصة بكل أداة مالية جديدة أو نشاط جديد قبل التعامل بهما.

سادساً- مصادقة مجلس إدارة المصرف على السياسة العامة لإدارة المخاطر وتحديد سقوف للمخاطر بجميع أنواعها في المصرف.

سابعاً- الإشراف المباشر من مجلس إدارة المصرف أو لجنة إدارة المخاطر أو وحدة إدارية في المصرف.

ثامناً- إتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر بما ينسجم مع ملاحظات واقتراحات المدقق الداخلي ومدقق حسابات المصرف وتعليمات البنك المركزي العراقي.

أ – مخاطر الإئتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
أ- بنود داخل بيان الوضع المالي :		
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	240,770,219,509	143,357,033,395
أرصدة لدى مصارف	91,392,316,195	88,165,153,935
	332,162,535,704	231,522,187,330
التسهيلات الإئتمانية:		
الأفراد	4,590,101,979	32,700,402,833
الشركات	205,668,387,027	151,822,939,103
	210,258,489,006	184,523,341,936
استثمارات بعرض المتاجرة	-	225,443,700
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	3,500,000,000
موجودات أخرى	3,295,702,505	9,993,876,368
	3,295,702,505	13,719,320,068
بنود خارج بيان الوضع المالي:		
خطابات الضمان	15,811,457,282	57,598,078,714
اعتمادات الاستيراد	56,464,960,546	9,704,112,501
	72,276,417,828	67,302,191,215

2) توزيع التسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر:

التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2016:

	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الديون المنتجة:			
الإئتمان الجيد	17,203,885,301	210,076,150,754	227,280,036,055
الديون غير المنتجة:			
الإئتمان الخاسر	4,967,312,319	17,953,054,877	22,920,367,196
المجموع	22,171,197,620	228,029,205,631	250,200,403,251
يطرح:			
فوائد معلقة	(280,675,827)	(219,040,712)	(499,716,539)
مخصص تدني	(17,300,419,814)	(22,141,777,892)	(39,442,197,706)
	4,590,101,979	205,668,387,027	210,258,489,006

التعرضات لمخاطر الإئتمان المباشر (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومحققات المخاطر الأخرى) كما في 31 كانون الأول 2015:

	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الديون المنتجة:			
الإئتمان الجيد	33,254,249,136	155,737,799,039	188,992,048,175
الديون غير المنتجة:			
الإئتمان الخاسر	17,157,652,279	16,949,166,865	34,106,819,144
المجموع	50,411,901,415	172,686,965,904	223,098,867,319
يطرح:			
فوائد معلقة	(471,104,348)	(219,040,712)	(690,145,060)
مخصص تدني	(17,240,394,234)	(20,644,986,089)	(37,885,380,323)
	32,700,402,833	151,822,939,103	184,523,341,936

3) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

جميع الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات هي ضمانات عقارية وتضمنت كما في 31 كانون الأول 2016 ما يلي:

	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الضمانات مقابل:			
الإئتمان الجيد	13,660,838,400	464,744,144,000	478,404,982,400

تضمنت كما في 31 كانون الأول 2015 مايلي:

	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الضمانات مقابل:			
الإئتمان الجيد	8,357,230,000	480,862,233,000	489,219,463,000

4) التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2016

المنطقة الجغرافية	أربيل	بغداد	دهوك	سليمانية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	11,911,521,082	228,852,344,187	-	6,354,240	240,770,219,509
أرصدة لدى مصارف	90,933,923,790	39,006,000	396,887,285	22,499,120	91,392,316,195
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	143,164,817,853	243,144,762	66,790,583,057	59,943,334	210,258,489,006
موجودات أخرى	3,260,135,289	11,482,651	3,106,565	20,978,000	3,295,702,505
	249,270,398,014	229,145,977,600	67,190,576,907	109,774,694	545,716,727,215

كما في 31 كانون الأول 2015

المنطقة الجغرافية	أربيل	بغداد	دهوك	سليمانية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	12,021,879,652	131,328,799,791	-	6,353,952	143,357,033,395
أرصدة لدى مصارف	30,287,710,324	55,039,012,000	2,815,932,635	22,498,976	88,165,153,935
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	99,682,029,493	72,083,889	84,769,228,554	-	184,523,341,936
استثمارات بغرض المتاجرة	225,443,700	-	-	-	225,443,700
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	3,500,000,000	-	-	-	3,500,000,000
موجودات أخرى	5,489,011,097	2,835,000	4,484,030,271	18,000,000	9,993,876,368
	151,206,074,266	186,442,730,680	92,069,191,460	46,852,928	429,764,849,334

5) التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

كما في 31 كانون الأول 2016

	مالي	صناعي	تجاري	أفراد	خدمي	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	240,770,219,509	-	-	-	-	240,770,219,509
أرصدة لدى مصارف	91,392,316,195	-	-	-	-	91,392,316,195
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	-	22,351,986,092	114,547,816,053	4,590,101,979	68,768,584,882	210,258,489,006
موجودات أخرى	3,295,702,505	-	-	-	-	3,295,702,505
	335,458,238,209	22,351,986,092	114,547,816,053	4,590,101,979	68,768,584,882	545,716,727,215

كما في 31 كانون الأول 2015

	مالي	صناعي	تجاري	أفراد	خدمي	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	143,357,033,395	-	-	-	-	143,357,033,395
أرصدة لدى مصارف	88,165,153,935	-	-	-	-	88,165,153,935
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	-	18,033,712,655	58,306,269,336	32,700,402,833	75,482,957,112	184,523,341,936
استثمارات بغرض المتاجرة	225,443,700	-	-	-	-	225,443,700
استثمارات تحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	3,500,000,000	-	-	-	-	3,500,000,000
موجودات أخرى	9,993,876,368	-	-	-	-	9,993,876,368
	245,241,507,398	18,033,712,655	58,306,269,336	32,700,402,833	75,482,957,112	429,764,849,334

ب – مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات بتغير قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يعتبر المصرف الدينار العراقي العملة الرئيسية له، ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة المركز بشكل يومي ليتم التأكد من عدم تجاوز المستويات المحددة.

يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف.

زيادة (2%) في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدينار العراقي:

كما في 31 كانون الأول 2016

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر
	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أمريكي	52,510,271,736	1,050,205,435
يورو	(6,213,879,173)	(124,277,583)
جنيه إسترليني	2,865,921	57,318
فرنك سويسري	1,680,739	33,615

كما في 31 كانون الأول 2015

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر
	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أمريكي	11,779,518,551	235,590,371
يورو	502,344,698	10,046,894
جنيه إسترليني	50,573,662	1,011,473
فرنك سويسري	(1,685,838)	(33,717)

نقص (2%) في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدينار العراقي:

كما في 31 كانون الأول 2016

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر
	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أمريكي	(52,510,271,736)	(1,050,205,435)
يورو	6,213,879,173	124,277,583
جنيه إسترليني	(2,865,921)	(57,318)
فرنك سويسري	(1,680,739)	(33,615)

كما في 31 كانون الأول 2015

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر
	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أمريكي	(11,779,518,551)	(235,590,371)
يورو	(502,344,698)	(10,046,894)
جنيه إسترليني	(50,573,662)	(1,011,473)
فرنك سويسري	1,685,838	33,717

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

31 كانون الأول 2016

	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	فرنك سويسري	الإجمالي
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:					
نقد في الصندوق	7,930,776,420	1,454,519,415	-	-	9,385,295,835
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	17,284,540,560	-	-	-	17,284,540,560
أرصدة لدى مصارف	66,539,063,010	1,550,676,187	6,366,077	1,696,235	68,097,801,509
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	50,716,692,110	-	-	-	50,716,692,110
إجمالي الموجودات	142,471,072,100	3,005,195,602	6,366,077	1,696,235	145,484,330,014
المطلوبات:					
ودائع مصارف	(2,023,421,260)	-	-	-	(2,023,421,260)
ودائع الزبائن	(89,517,553,650)	(3,770,088,912)	(3,500,156)	(15,496)	(93,291,158,214)
تأمينات نقدية	(51,000,145,350)	(945,362,244)	-	-	(51,945,507,594)
مطلوبات أخرى	(571,194,301)	(48,364,220)	-	-	(619,558,521)
إجمالي المطلوبات	(143,112,314,561)	(4,763,815,376)	(3,500,156)	(15,496)	
	(147,879,645,589)				
صافي التركز داخل الميزانية	(641,242,461)	(1,758,619,774)	2,865,921	1,680,739	(2,395,315,575)
صافي التركز خارج الميزانية	53,151,514,197	(4,455,259,399)	-	-	48,696,254,798
صافي التركز للسنة الحالية	52,510,271,736	(6,213,879,173)	2,865,921	1,680,739	46,300,939,223

31 كانون الأول 2015

	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	فرنك سويسري	الإجمالي
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:					
نقد في الصندوق	46,953,470,540	2,703,324,988	-	-	49,656,795,528
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	31,100,020,801	-	-	-	31,100,020,801
أرصدة لدى مصارف	25,756,806,773	1,758,851,764	94,662,443	1,701,381	27,612,022,361
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	42,907,950,197	-	-	-	42,907,950,197
إجمالي الموجودات	146,718,248,311	4,462,176,752	94,662,443	1,701,381	151,276,788,887
المطلوبات:					
ودائع مصارف	(5,867,341)	-	-	-	(5,867,341)
ودائع الزبائن	(116,134,548,770)	(2,161,596,926)	(145,236,105)	(15,543)	(118,441,397,344)
تأمينات نقدية	(3,902,298,110)	(957,172,524)	-	-	(4,859,470,634)
مطلوبات أخرى	(121,701,923)	(47,137,575)	-	-	(168,839,498)
إجمالي المطلوبات	(120,164,416,144)	(3,165,907,025)	(145,236,105)	(15,543)	(123,475,574,817)
صافي التركز داخل الميزانية	26,553,832,167	1,296,269,727	(50,573,662)	1,685,838	27,801,214,070
صافي التركز خارج الميزانية	(38,333,350,718)	(1,798,614,424)	-	-	(40,131,965,142)
صافي التركز للسنة الحالية	(11,779,518,551)	(502,344,697)	(50,573,662)	1,685,838	(12,330,751,072)

34- إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمستندة إلى قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12% حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود رأس المال الأساسي		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	250,000,000,000	250,000,000,000
احتياطي قانوني	3,074,570,155	2,422,171,652
ينزل منها:		
صافي الخسائر المتراكمة المحققة	-	(6,177,132,683)
صافي الموجودات الثابتة غير الملموسة	(773,375,260)	(974,051,864)
	252,301,194,895	245,270,987,105
الموجودات المرجحة بالمخاطر	217,868,068,851	205,105,140,137
حسابات خارج بيان الوضع المالي الموحد المرجحة بالمخاطر	14,694,292,140	54,996,232,000
مجموع الموجودات والالتزامات المرجح بالمخاطر	232,562,360,991	260,101,372,137
نسبة كفاية رأس المال (%)	%108.49	%94.30

35- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2016	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	260,393,141,855	-	260,393,141,855
أرصدة لدى مصارف	91,392,316,195	-	91,392,316,195
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	210,258,489,006	-	210,258,489,006
موجودات أخرى	2,877,062,512	-	2,877,062,512
مجموع الموجودات	564,921,009,568	-	564,921,009,568
المطلوبات:			
ودائع المصارف	(11,187,512,965)	-	(11,187,512,965)
ودائع الزبائن	(148,071,137,498)	-	(148,071,137,498)
تأمينات نقدية	(52,343,464,607)	-	(52,343,464,607)
الأموال المقترضة	-	(1,325,000,000)	(1,325,000,000)
مطلوبات أخرى	(157,377,238,281)	-	(157,377,238,281)
مجموع المطلوبات	(368,979,353,351)	(1,325,000,000)	(370,304,353,351)
الصافي	195,941,656,217	(1,325,000,000)	194,616,656,217

31 كانون الأول 2015	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	200,695,998,571	-	200,695,998,571
أرصدة لدى مصارف	88,165,153,935	-	88,165,153,935
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	184,523,341,936	-	184,523,341,936
استثمارات بغرض المتاجرة	225,443,700	-	225,443,700
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	3,500,000,000	-	3,500,000,000
موجودات أخرى	9,344,264,914	-	9,344,264,914
مجموع الموجودات	486,454,203,056	-	486,454,203,056
المطلوبات:			
ودائع المصارف	(1,250,166,374)	-	(1,250,166,374)
ودائع الزبائن	(239,340,267,292)	-	(239,340,267,292)
تأمينات نقدية	(6,345,067,606)	-	(6,345,067,606)
مطلوبات أخرى	(55,337,072,069)	-	(55,337,072,069)
مجموع المطلوبات	(302,272,573,341)	-	(302,272,573,341)
الصافي	184,181,629,715	-	184,181,629,715

36- إرتباطات والتزامات محتملة (خارج بيان الوضع المالي)

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول	
	2016	2015
	دينار عراقي	دينار عراقي
خطابات ضمان	15,811,457,282	57,598,078,714
اعتمادات استيراد	56,464,960,546	9,704,112,501
	72,276,417,828	67,302,191,215

37- الأصول والمطلوبات المحتملة

بينت لنا الدائرة القانونية في المصرف وجود دعوى واحدة مقامة من قبل الغير على المصرف (شركة اكتيفيت للطباعة) وإن سبب الدعوى هو الخلاف مع الشركة على تنفيذ بنود العقد وقامت إقامة دعوى مقابلة من قبل المصرف على الشركة ولم يستطع محامي المصرف من تحديد أية مبالغ محتملة قد يتم تكبدها أو الحصول عليها نتيجة هذه الدعوى.

قام المصرف برفع وتسجيل دعاوي واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية على بعض عملائه مطالباً بالمبالغ التي بذمتهم، بعد امتناعهم عن الدفع فيما يلي الدعاوى قيد المرافعة برأي محامي المصرف سيتم الحكم لصالح المصرف في هذه القضايا وهناك إحتمال بتحصيل هذه المبالغ:

اسم المدين / المدعى عليه	المبلغ المطلوب بالدينار	مخصص الديون المشكوك فيها
	دينار عراقي	دينار عراقي
الزبون (1)	629,135,150	629,135,150
الزبون (2)	565,422,550	565,422,550
الزبون (3)	297,986,710	297,986,710
الزبون (4)	356,512,100	356,512,100

قام المصرف بالتحوط لمثل هذه التعرضات الإئتمانية عن طريق احتساب مخصص تدني قيمة تسهيلات لكامل قيمة هذه القروض المتعثرة.

38- الموافقة على البيانات المالية

وافق رئيس مجلس الإدارة على البيانات المالية بتاريخ 2017 .